



حاشية العالم العلامة والخبر الفهامة وحيد  
عصرة وفريد دهره الشيخ أحمد بن  
محمد الدمياطي على شرح الورقات  
في أصول الفقه للإمام  
جلال الدين المحلى  
رحمهما الله  
آمين

وبالهامش الشرح المذكور

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد (فهذه

الحمد لله الذي جعل سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم أطيب الاصول وطهر فروعه وخصه بالكتاب العزيز المحرر للفحول وآتاه جوامع الكلم فهي سنته الغراء وبين أحكام الشرع وباقامتها السعادة دنيا وأخرى وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة من تعبد بصحيح الاعمال واداء القرض والمندوب وتعاطى في معيشة الحلال واجتنب فاسد الامور ومكروهاها وامتنع من الحرام فتباح الجنة فيا سعادة من حباه مولاه بالاكرام وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الخاتم على النفقة في الدين المؤيد بالدلائل القطعية وواضحات البراهين صلى الله عليه وسلم وعلى آله المطهرين من الادناس وأصحابه المحمدين على الحق فكان اجمعهم من أعظم الادلة مع الاستصحاب والقياس \* (وبعد) فهذه تقريرات شريفة وعبارات لطيفة لشحنا اعلامه مصره وفريد عصره الشيخ أحمد ابن محمد الدمياطي الشافعي مفتي بلد الله الحرام مكة المكرمة نعمة نعمة الله بالرجة والرضوان على شرح ورفات أبي المعالي للشيخ امام الحرمين جلال الدين المحلى أنزل الله عليهم ما يحب رحمة وأسكنهما بحبوة جنته جردتها بامر من خطه بها من نسخة حين قراءته الشرح المذكور وجميع هذه الطلبة بالمسجد الحرام فجاءت بحمد الله نسخة مطولة مختصرة منقحة معتبرة واسأل الله أن ينفع بها كما نفع بأصلها وان يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم انه جواد رؤوف رحيم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) أي بكل اسم من أسماء الذات الاعلى الموصوف بكمال الانعام أو بارادة ذلك ابتداء أو أولف ملتبسا متبركا أو مستعينا واقتصر على البسملة لحصول الحمد فانها تتضمن نسبة الجميل اليه تعالى عما الوجه المخصوص وافتتح بها الانها من أبلغ الثناء وحده الفضلاء ولهذا اكتفى بها الامام البخاري في صحيحه وترك الصلاة اختصارا ويحتمل انه أتى بها لفظا والحاصل ان الذي يجمع البسملة والتشهد ذكر الله تعالى وقد جعل بالبسملة (قوله فهذه) ان كانت الخطبة قبل التأليف الى ما في الدهن أي مفصل هذا الجمل ورفات وان كانت بعد التأليف فاما ان تكون

ورقات (فلا بد) تستعمل بحسب المعرفة (وهذا هو أصل الفقه) يتتبع بها المبتدئ وغيره (٢) (وذلك) أي لفظ أصول الفقه

(مؤلف من جزأين مفردين) من الافراد المقابل للتركيب لاالجمع والمؤلف يعرف بمعرفة مؤلف منه (فالاصل) الذي هو مفرد الجزء الاول (مايبنى عليه غيره) كاصل الجدار أى أساسه وأصل الشجرة أى طرفها الثابت فى الارض (والفرع) الذى هو مقابل الاصل (مايبنى على غيره) كفروع الشجرة لأصلها وفروع الفقه لاصوله (والفقه) الذى هو الجزء الثانى له معنى اعزى وهو الفهم ومعنى شرعى وهو (معرفة الاحكام الشرعية التى طريقها الاجتهاد) كالعلم بان النية فى الوضوء واجبة وان التورم ندوب وان النية من الليل شرط فى صوم رمضان وان الزكاة واجبة فى مال الصبى غير واجبة فى الحلى المباح وان القتل بمقتل يوجب القصاص ونحو ذلك من مسائل الخلاف بخلاف ما ليس طريقه الاجتهاد كالعلم بان الصلوات الخمس واجبة وان الزنا محرم ونحو ذلك من المسائل

أولى ما في الخارج أي المفقود من قوله ونحوه ضيفها الامام العالم العلامة أبو الماعلى عبد الملك بن يوسف بن محمد الجويني العراقي الشافعي رحمه الله تعالى في شرحه عشرة وأربعمائة جوار بمكة والمدينة أربع سنين يفتي ويجمع طرق الشافعي ثم هادى إلى نيسابور فبقي له الزير نظام الدين المدرسة النظامية فخطب بها وجلس للوعظ والمناظرة ومات سنة ثمان وسبعين وأربعمائة فعمره نحو تسعم وخمسين سنة وأغلقت الاسواق يوم موته وكانت تلامذته يومئذ قرينين أربعمائة ونسب للحرمين لمجاورته هما كذا في الشنوافي على عبد السلام وفي حاشية شيخنا على كفاية العوام ولقب بذلك أي بامام الحرمين لانحصار افتاء الحرم المكي والمديني فيه ثم ان قوله ورفات فيه مجاز علاقه الجوارزة وهو على تقدير مضاف أي ذات ورفات (قوله قليلة) هذه من كلام الماشرح وهو الامام العالم العلامة شيخ الاسلام مفتي الانام وبقية العلماء الاعلام جلال الدين محمد بن أحمد الحلبي الشافعي ولد سنة احدى وتسعين وسبع مائة ومات أول يوم من سنة أربعم وستين وثمان مائة فعمره نحو أربعم وسبعين سنة وإنما صرح بقوله قليلة مع فهمه من جمع القلة تنسيطا للمبتدى ولئلا يتوهم خروج عنه اذ قد يستعمل للكثرة (قوله تشتمل على معرفة صفة) أو خبر نان أو استئناف أي تحتوي أو تستلزم (قوله فصول) أي أنواع من المسائل وسمى كل نوع فصلا لانفصاله عن غيره (قوله من أصول الفقه) صفة لفصول أي كائنة تلك الفصول من جملة أصول الفقه أي بعض الفن المسمى بهذا الاسم والمراد بها الادلة السمعية من الكتاب والسنة والاجماع من حيث اثبات الاحكام بها بطريق الاجتهاد (قوله ينتفع بها المبتدى وغيره) انتفاع المبتدى بها ليكون بالتعلم وانتفاع غيره بالتذكرا ساعده أو بجمعه أصول المسائل الكثيرة المشتقة في ذهنه بعبارات مختصرة قريبة الى الذهن (قوله أي لفظ أصول الفقه) بين به ان المشار اليه لفظ أصول الفقه بقرينة الاخبار عنه ومؤلف والتأليف كالتركيب من خواص الالفاظ وحينئذ يفهمه استخدام لانه ذكر أصول الفقه بمعنى الفن ثم أعاد عليه اسم الإشارة بمعنى اللفظ (قوله مؤلف) أي بحسب الاصل والافالمشار اليه مفرد لانه لقب على الفن الخصوص (قوله من جزاين الخ) فيه نظر لان له جزأ آخر وهو الصورة أعنى اضافة الاول للثاني فيمنئذ أصول الفقه أدلته من حيث هي أدلته ويحاج بان تركه اما لعسر فهمه على المبتدى أولا لاستغناء عن بيانه (قوله من الافراد المقابل للتركيب) دفع به ما يقال وصف الجزاين بالافراد غير صحيح بالنسبة للجزء الاول بانه جمع لا مفرد وحاصل الدفع ان الافراد الموصوفين من الافراد المقابل للتركيب وهو عدم دلالة اللفظ على جزء معناه فيصدق بالجمع وغيره لا من الافراد المقابل للجمع أي والتنبيه واقتصر على الجمع لانه محل التوهم ويطبق المفرد على مقابل الجملة وعلى مقابل المضاف والشبهة (قوله يعرف بمعرفة ما ألف منه) فيه جريان الصلة على غير الموصول ولم يبرز جرياعلى المذهب الكوفي (قوله ما بنى عليه غيره) أي شئ محسوس أو معقول وكذلك قوله ما بنى على غيره (قوله وفروع الفقه) من اضافة البيان أو الاعم الى الاخص (قوله لاصوله) هي الادلة الاجالية أو الادلة مطلقة (قوله وهو الفهم) أي لصادق وغيره وقبل اسم لصادق فلا يقال فقهت ان السماء فوقنا يقال فقه كفههم وزنا ومعنى وفقه كفتح اذا سبق غيره في الفقه وفقه ككرم اذا صار الفقه له سجيبة (قوله وهو معرفة الاحكام الشرعية) أي التنبؤ لمعرفتها بان يكون عنده ملكة بتقديرها على تحصيل التصديق باى حكم اراد وان لم يكن حاصل بالافعل كالامام مالك حين سئل (قوله التي طريقها) أي طريق قبولها وظهورها صفة لمعرفة وقوله الاجتهاد هو بذل الوسع في بلوغ الغرض (قوله كالعلم) أي كتهبؤ العلم (قوله في مال الصبي) أي اوصية بل لفظ الصبي يشمل الصبية كانه نقله الاسنوى عن اللغة (قوله في الحلي المباح) أي حلى امرأة لا سرف فيه بخلاف الحرام كحلى رجل لاستعماله والمكروه كضبة انااء كبيرة لحاجة أو صغيرة لزيينة (قوله بمعنى الظن) هو التصديق الراجح والاضافة حقيقية ولا اشكال في

القطعية فلا يسمى فقها فالعرفه هنا العلم بمعنى الظن

(والاحكام) المرادة فيها ذكر (٤) (سبعة الواجب والمندوب والمباح والمختار والمكروه والصحيح والفاسد) فالغنة العلم

بالواجب والمندوب  
الى آخر السبعة أى  
بان هذا الفعل واجب  
وهذا مندوب وهذا  
مباح وهكذا الى آخر  
السبعة (فالواجب)  
من حيث وصفه  
بالوجوب (ما يثاب  
على فعله و يعاقب  
على تركه) ويتكفى في  
صدق العقاب وجوده  
لواحد من العصاة  
مع العفو عن غيره  
ويجوز ان يزيد  
و يترتب العقاب على  
تركه كما عبر به غيره  
فلا ينافى العفو  
(والمندوب) من  
حيث وصفه بالمدب  
(ما يثاب على فعله ولا  
يعاقب على تركه  
والمباح) من حيث  
وصفه بالاباحة (مالا  
يثاب على فعله) وتركه  
(ولا يعاقب على تركه)  
وفعله اى ما يتعلق  
بكل من فعله وتركه  
ثواب ولا عقاب  
(والمختار) من حيث  
وصفه بالمختار  
الحرمة (ما يثاب على  
تركه) امتثالا  
(و يعاقب على فعله  
والمكروه) من حيث  
وصفه بالكراهة (ما  
يثاب على تركه) امتثالا  
(ولا يعاقب على فعله  
والصحيح) من حيث  
وصفه بالاسحة (ما يتعلق به التفوذ يعتمده)

استعمالها في التعريف بهذا المعنى الا انها حقيقة عرفية لان ذكر احوالها مجاز مشهور ولم يعل عليه  
قرينة واضحة وهى التقييد بمصطلحها عن الاجتهاد لانه انما يعيد الظن وانما قال فالغنة العلم بمعنى  
الظن ولم يقل فالغنة بمعنى الظن لانه لم يشتهر اطلاقها بمعنى الظن بخلاف العلم (قوله والاحكام  
المرادة فيها ذكر سبعة) أى في التعريف المتقدم وأظهر في محل الاضمار ايضا حال المبتدى (قوله  
سبعة) فيه ان الغنة منه الا ان يؤول كلامه بان المراد ان هذه السبعة من جملة الاحكام المرادة وانما  
أسقط من الاحكام التكليفية خلاف الاولى جريا على طريقة المتقدمين الذين لا يثبتونه وأما  
المتأخرون المبتنون له فقالوا المطلوب تركه طلبا غير جازم ان ثبت بنهى مقصود فهو المكروه وان  
ثبت بنهى غير مقصود أى مستفاد من الامر بضده فهو خلاف الاولى (قوله فالواجب ما يثاب الخ)  
أى قولا أو فعلا أو اعتقادا وسواء كان واجبا عينيا أو كفايا (قوله من حيث وصفه بالوجوب) هى  
حيثية تقييد لا حيثية تعليل كقولك النار من حيث انها حارة تسخن أى لا باعتبار وصفه بالهبة أو  
البطالة ومنه يعلم ان هذه الاقسام متداخلة لا متميزة كصلاة الفرض في محل مقصوب أو في  
الحمام مثلا ولا منافاة بين الاثابة والمعاقبة فهما بالاعتبارين مختلفين (قوله مع العفو عن غيره) لا يقال  
ان ترك مفرد مضاف وهو من صيغ العموم لجواز جعل اضافته على الجنس أو العهد الذهنى (قوله  
والمندوب) أى المندوب اليه اى المدعو اليه فقيه الحذف والايصال أو رد على التعريف الا ان  
فاه اذا طبق أهل البلد على تركه قوتلوا وعوقبوا في الدار الآخرة وأجيب بأنه من حيث التهاون  
بالدين لا سيما شعاره الظاهرة (قوله والمباح) ويسمى أيضا جائزا وحلالا (قوله أى ما لا يتعلق الخ)  
انما قال ذلك لرد ما قيل ان كلاما من الاثابة والمعاقبة على كل من فعل المباح وتركه أمر جائز اذله  
تعالى ان يفعل ما يشاء حتى اثابة العاصى وتعذيب الطائع فلا يصح نفي واحدة من الاثابة والمعاقبة  
أفاده سم (قوله والمختار) ويسمى حراما ومعصية وذنبا ومن حوراء عنه ومتوعد اعليه أى من  
الشارع ويسمى حراما ايضا في الصحاح الحظر المحر وهو خلاف الاباحة والمختار المحرم (قوله امتثالا)  
بان كف نفسه عنه لداعى نهى الشرع وانما قيد به احترازا عن تركه لنحو خوف من مخلوق أو حياء  
منه أو عجز عنه فلا يثاب عليه وكذلك ان تركه بلا قصد شئ (قوله ويعاقب على فعله) أى يقع العقاب  
في الآخرة عدلا على فعله بالاعتذار قال في الجوهرة

فان يثاب فبمحض الفضل \* وان يعذب فبمحض العدل

(قوله مع العفو عن غيره) ولا ينافيه ان فعل مفرد مضاف لمعرفة فيعم لانه يجب بمثل ما تقدم من ان  
الاضافة للجنس أو للعهد الذهنى (قوله و يترتب العقاب) أى استحقاقه على فعله بان ينهض فعله  
سببا للعقاب بمعنى ان من فعله بالاعتذار استحق العقاب ولا يلزم من استحقاقه وجوده بالفعل ألا  
ترى انك تقول زيد يستحق القضاء أو القضاء والتدريس مع انه ليس متلبسا باحدهما (قوله  
والمكروه) شملت العبارة ما كان طلب تركه بنهى مخصوص وما كان بنهى غير مخصوص كالنهي  
عن ترك المندوبات المستفاد من أوامرها وواصل الاصطلاح الأصولى وان خالف بعض متأخري  
الفتهاء ومنهم المصنف فخصوا المكروه بالاول وسماوا الثانى خلاف الاولى (قوله والصحيح) هو لغة  
السليم (قوله التفوذ) هو بالمجتمعة من نفوذ السهم وهو بلوغ المقصود من الرى أى بان يوصف  
بالنفوذ ويصح اصطلاحا ان يقال انه نافذ (قوله ويعتمده) بان يوصف بالاعتداد ويصح اصطلاحا  
ان يقال انه معتمده فاذا قيل هذا البيع صحيح أى نافذ ومعتمده و يترتب عليه حل الانتفاع  
بالمبيع وهذا النكاح صحيح أى يترتب عليه حل الاستمتاع من وطء ومقدماته (قوله عقدا كان الخ)  
والعبرة في العمادة بظن المكلف فلو صلى على اعتقاده انه متطهر فبان محمدا فافلا صلاة صحيحة وان لم  
القضاء والعبرة في المعاملة بحسب الواقع فلو باع مال مورثه ظانا بحياته فبان ميتا صح البيع (قوله

والباطل

بأن استجمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان أو عبادة

(والباطل) من حيث وصفه بالطلان (مالاتعلق به النفي ولا يعتد به) بان لم يستمع ما يعتبر فيه شرعا قد كان او عبادة والعقد يتصف بالنفوذ والاعتداد والعبادة تتصف بالاعتداد فقط اصطلاحا (o) (والفقه) بالمعنى الشرعي (اخص من

العلم) لصدق العلم بالنحو وغيره فكل فقه علم وليس كل علم فقه (والعلم معرفة المعلوم) اي ادراك ما من شأنه ان يعلم (على ما هو به في الواقع) كادراك الانسان بانه حيوان ناطق (والجهل تصور الشئ) اي ادراكه (على خلاف ما هو به في الواقع) كادراك الفلاسفة ان العالم وهو ما سوى الله تعالى قديم وبعضهم وصف هذا الجهل بالمركب وجعل البسيط عدم العلم بالشئ كعدم علمنا بما تحت الارضين وبما في بطون البحار وعلى ما ذكره المصنف لاسمي هذا جهلا (والعلم الضروري) ما لا يتبع عن نظر واستدلال كالعالم بالواقع باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي السمع والبصر والشم والذوق فانه يحصل بمجرد الاحساس بها من غير نظر واستدلال (واما العلم المكتسب) فهو الموقوف على النظر والاستدلال كالعالم بان العالم حادث فانه موقوف على النظر في

والباطل) هو لغة الذاهب وهو والفاسد سواء الا في صور ومنها الخمج فانه يبطل بالردة ويخرج منه ويفسد بالوطء ويلزمه اتمامه (قوله اصطلاحا) أي بحسب اصطلاح أهل الشرع أو بعضهم وقضيته صحة وصف العبادة بالنفوذ أيضا لغة (قوله وليس كل علم فقه) أي بالنسبة حينئذ العموم والخصوص المطلق بين الإنسان والحيوان ويقال أيضا كل فقيه عالم أوليس كل عالم فقيه اذ القاعدة انه كلما وجد الاخص وجد الاعم ولا عكس كما لا يخفى (قوله والعلم معرفة المعلوم) فيه دوران المعلوم مشتق من العلم ولا يعرف المعلوم الا بعد معرفته ولا يعرف العلم الا بعد معرفة المعلوم لانه أخذ في تعريفه وأشار الشارح الى جوابه بقوله أي ادراك ما من شأنه ان يعلم وحاصله ان المراد المذكور مبنى على ان المراد بالمعلوم المعلوم بالفعل وليس كذلك بل المراد به المعلوم بالامكان كذا في الحاشية (قوله على ما هو به) أي على الوجه الذي هو أي ما من شأنه ان يعلم ملتبس به أي بذلك الوجه في الواقع والواقع قيل هو علم الله تعالى وقيل اللوح المحفوظ وقيل غير ذلك (قوله كادراك الانسان الخ) أي وكادراك الفرس بانه حيوان صاهل وكادراك الحيوان بانه جسم نام متحرك بالارادة (قوله والجهل تصور الشئ) ما أحسن قوله في تعريف العلم معرفة وهما في الجهل تصور فانه ليس بمعرفة أصلا وانما هو حصول شئ في الذهن (قوله على خلاف ما) أي على حال ووصف مخالف للحال والوصف الذي هو أي ذلك الشئ ملتبس به في الواقع (قوله قديم) أي بذاته وصفاته أو بذاته دون صفاته وتفصيل عندهم وقد كفر وابتلك العقيدة (قوله وبعضهم) أي الأصوليين أو العلماء (قوله بالمركب) انما كان مركبا لانه جاهل بالحكم وجاهل بانه جاهل ولذلك قيل جهلت وما تدري بأنك جاهل \* ومن لي بأن ندري بأنك لا تدري ومنه قوله قال جبار الحكيم يوما \* لو أنصف الدهر كنت أركب لاني جاهل بسيط \* وصاحبي جاهل مركب (قوله عدم العلم بالشئ) قضيته انصاف الجهاد والبهمة بالجهل وليس كذلك فمن ثم زاد بعضهم عما من شأنه العلم (قوله وعلى ما ذكره المصنف لاسمي هذا جهلا) أي العلم بالشئ جهلا اذ لا يصدق عليه تصور الشئ لانتفاء تصورهم مطلقا والله أعلم (قوله عالم يقع) أي علم لم يقع الخ فلا يقال التعريف غير مانع لتناوله التقليد مع انه ليس علما ومعناه ان النفس أدركته بمجرد التوجه اليه كالعالم بأن الكل أعظم من الجزء أو بالحواس الظاهرة وان توقف على حدس أو تخير بة فالاول كالعالم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس والثاني كالعالم بأن السقمونيا مسهلة أو توقف على وجدان كالعالم بأن فيك جوع أو عطش أو توتر كالعالم بوجود مكة (قوله عن نظر واستدلال) وان توقف على شئ آخر كالاصغاء وتقليد الحذقة (قوله باحدى الحواس) أي بسبب احدى الحواس أي العلم الحاصل للنفس باحدى الخ لان المدرك للكمالات والجزئيات هو النفس والحواس جمع حاسة بمعنى القوة الحساسة (قوله فانه يحصل) أي العلم بالواقع (قوله وأما العلم المكتسب الخ) دفع بزيادة ما توهم عطف العلم المكتسب على مدخول كاف التمثيل تأمل (قوله بان العالم) هو ما سوى الله وصفاته من جواهر واعراض وقوله حادث أي حدوثا زمانيا أي مسبوقا بوجوده بعدمه (قوله من النفي) كزوال الحركة بطر والسكون والظلمة بطر والضوء وعكس ذلك (قوله هو الفكرة الخ) الفكر حركة النفس في المعقولات وأما حركاتها في الحسوسات فتخييل (قوله ليؤدي) أي لاجل أن يؤدي ذلك الفكرة (قوله الى المطلوب) أي من علم أو ظن (قوله فجمع المصنف بينهما في الانبات الخ) وقدم ذكر الانبات على النفي لان الانبات أشرف وعكس المصنف لان المنفي من توابع الضروري وعن الأشرف من

العالم وما شاهد فيه من التغير فينتقل من تغيره الى حدوثه (والنظر هو الفكر في حال المنظور فيه) ليؤدي الى المطلوب (والاستدلال طلب الدليل) ليؤدي الى المطلوب فيؤدي النظر والاستدلال واحد وجمع المصنف بينهما في الانبات والنفي تأكيد



(والدليل هو المرشد الى المطلوب) لانه علامة عليه (والظن تجوز أمرين أحدهما أظهر من الآخر) عند المجوز (والشك تجوز الأمرين لأمريّة لأحدهما على (٦) الآخر) عند المجوز فالتردد في قيام زيد ونفيه على السواء شك ومع رجحان الثبوت

والانتفاء ظن (وأصول

الفقه) أى الذى وضع

فيه هذه الورقات

(طرقه) أى طرق

الفقه (على سبيل

الاجال) كطلاق الامر

والنهي وفعل النبي

صلى الله عليه وسلم

والاجماع والقياس

والاستصحاب من حيث

البحث عن أولها بانه

للو جوب والثاني انه

للحرمة والباقي بانها

تتبع وغير ذلك مما

سماى مع ما يتعلق به

بجملته طرقه على

سبيل التفصيل نحو

أذبحوا الصلاة ولا

تقرّبوا الزواصلاته

صلى الله عليه وسلم في

الكعبة كما أخرجه

الشيخان والاجماع

على أن لبنت ألين

السادس مع بنت

الهاب حيث لا معصب

لهما دقياس البر على

الارض في امتناع بيع

بعضه ببعض الامثلا

يمثل يدا بيد كما رواه

مسلم واستصحاب

الطهارة لمن شك في

يقاسها فلا بد من

أصول الفقه وان ذكر

بعضها في كتبه تمثيلا

(وكيفية الاستدلال

المكتسب اذ هو أقوى منه وأبعد عن الخطأ (قوله هو المرشد الخ) اعلم ان المرشد يطلق حقيقة على  
الناصب لما يرشده ويطلق مجازا على ما به الارشاد وهو المراد هنا دليل قوله لانه علامة عليه فيتمثّل  
يقال قد أدخل المجاز في التعريف وهو لا يجوز ويجب أن تعريف الدليل بما ذكره عقب تعريف  
الاستدلال بطلب الدليل قرينة على ارادة معنى المرشد المجازى اذ هو المناسب لمعنى الاستدلال  
المذكور كذا في سم (قوله أحدهما أظهر من الآخر) يفيد أن كلامه من مظاهر لكن أحدهما  
أظهر فخرج به تجوز بقاء الجرح بحاله وانقلابه دما مثلا اذ كل منهما جائز لوقوع عقلا وأحدهما  
وهو بقاءه بحاله أظهر مع أن ذلك ليس من قبيل الظن لان البقاء بحاله معلوم لنا علما عاديا  
والانقلاب خفي عند العقل في مجازى العادات وتعريف الظن بما ذكره تعريف بالالزام اذ الظن هو  
الادراك الراجح لاحد الأمرين الملزوم للتجوز وأسقط المصنف تعريف الوهم وهو الادراك المقابل  
للاظن (قوله عند المجوز) سواء وافق الواقع أم لا (قوله والشكر تجوز أمرين) هما طرفا الممكن كوجود  
زيد وعدم وجوده (قوله وأصول الفقه) أى الفن المسمى بهذا اللقب الشعر بمدحه بابتداء الفقه  
عليه (قوله لذي وضع فيه هذه الورقات) أى جعل بسبب بيانه هذه الورقات التي هي الالفاظ  
المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله أى طرق الفقه) فيه عود الضمير على جزء العلم وهو  
كالأمر من زيد لا معنى له فلا يصح عود الضمير عليه وأجيب بان عود الضمير عليه باعتبار المعنى  
الأصلي الاضافى ففيه استخدام (قوله على سبيل الاجال) حال من طرق أى كائنة تلك الطرق على  
صفة هي اجالها وعدم تعيينها ولذلك مثله بمطابق الأمر والنهي وفعل النبي صلى الله عليه وسلم  
أى كهذه المطلقات عن التقييد بما هو ربه معين ومنهى عنه معين وهكذا (قوله بانها حجج) أى يصح  
الاحتجاج والاستدلال بكل منها بشرطه (قوله وغير ذلك) كالعام والخاص والمطلق والمقيد وهو  
معطوف على مطلق الامر ومن الغير اقرار صلى الله عليه وسلم على قول أو فعل (قوله مع بيان ما يتعلق  
به) متعلق بسمائى وفيه أنه يأتى ما يتعلق بما قبله من الامر والنهي أيضا بخلاف طرقه على سبيل  
التفصيل أى على سبيل وصفة هي تفصيل متعلقها وتعيينها (قوله كما أخرجه الشيخان) أى رواه أى  
الصلاة يتأولها بالمدكور والعمل أو كونه صلى فيها فخرج الضمير ما يفهم من المقام (قوله مثلا  
بمثل) أى مقابلا أى يمثل أى متمائنا بان يماثل أحدهما الآخر في المقدار باعتبار الكيل (قوله  
يدا بيد) أى مقبوضين للعاقدين أى وازنهما أو وكلهما بما يجلس العقد قبل التفريق منه وقبل  
تخايرهما بنحو أن زمانا العقد والحلول لازم للتعايض في المجلس غالبا (قوله لمن شك) المراد بالشك  
مطلق التردد باستواء أو رجحان (قوله تمثيلا) أى لاجل تمثيل القواعد وإيضاحها لاجل انها منه  
(قوله وكيفية الاستدلال بها) بالرفع عطف على طرق (قوله من حيث تفصيلها) أى تعيينها وتعلقها  
بحكم معين (قوله عند تعارضها) أى في افادة الاحكام وانما وقع التعارض فيها بالكونها ظنية في  
تلك الافادة بخلاف القطعيات لا يقع فيها تعارض (قوله وغير ذلك) أى كتمهيم الممين على الحمل  
بان يجعل تفسير المعجم ولما ترك المصنف من أصول الفقه صفات المجتهد أى المسائل المتضمنة  
لبينانها به الشارح عليها بقوله وكيفية الاستدلال بها الخ ويجب عنه بانه تركها بناء على انها ليست  
من أصول الفقه كما قيل به (قوله تجرأ الى صفات الخ) أى ما يشترط فيه من الصفات لتوقف الاستدلال  
على المستدل وعدم تأهل كل أحد لذلك (قوله وأبواب أصول الفقه الخ) ان جعل مسمى الكتب  
والابواب والفصول الالفاظ المخصوصة كما هو مختار المحققين فالتقدير هنا ومضمون أبواب أصول الفقه

ها) أى طرق الفقه من حيث تفصيلها عند تعارضها بالكونها ظنية من تقديم الخاص على العام والمقيد على او  
المطلق وغير ذلك وكيفية الاستدلال بها تجرأ الى صفات من يستدل بها وهو المجتهد فهذه الثلاثة هي الفن المسمى بأصول الفقه  
لتوقف الفقه عليه (وأبواب أصول الفقه

أقسام الكلام والامر والنهي والعام والخاص) ويدكر فيه المطلق والمقيد (والجمل (٧) والمبين والظاهر) وفي بعض النسخ

والمسئل وسيأتي  
(والافعال والناحية  
والمفسوخ والاجماع  
والاخبار والقياس  
والخطر والاباحة  
وترتيب الادلة وصفة  
المفتي والمستفتي  
وأحكام المجتهدين فاما  
أقسام الكلام فأول  
ما يترك منه الكلام  
اسمان) نحو زيد فاعلم  
(أو اسم وفعل) نحو  
فانم زيد (أو فعل  
وحرف) نحو وما قام  
أثبته بعضهم ولم يعد  
الضمير في قام الراجع  
الى زيد مثلاً لعدم  
ظهوره والوجه ورعى  
عده كلمة (أو اسم  
وحرف) وذلك في  
النداء نحو يا زيد وان  
كان المعنى ادعوه  
انادى زيدادو الكلام  
ينقسم الى أمر ونهي  
نحو قوم ولا تقعد  
(وخبر) نحو جاء زيد  
(واستفهام) وهو  
الاستفهام نحو هل قام  
زيد ويقال نعم أو لا  
(وينقسم أيضاً الى  
تمن) نحو  
\* لمت الشاب يعود  
يوماً\* (وعرض) نحو  
لا تنزل عندنا (وقسم)  
نحو والله لأفعلن كذا  
(ومن وجه آخر  
ينقسم الى حقيقة  
ومجاز فالحقيقة ما

أبواب أصول الفقه عبارات أقسام فطابق الخير المبتدأ وفي عدد أقسام الكلام منها تغليب أو إيرادها  
ما يشمل توابعها والافاقسام الكلام خارجة عن معنى الفن (قوله الكلام) المراد منه بقرينة ما يأتي  
اللفظي لا النعسي لان بحث الاصول في اللفظي لا النعسي وهو حقيقة فبها معند المحققين (قوله  
ويدكر فيه) أي في الكلام على العام والخاص (قوله المطلق والمقيد) أي لمناسبة بينهما لهما حتى  
أنهما باب واحد وقصده وقع الاعتراض على المصنف في اسقاطهما (قوله وسيأتي) أي في كلام  
المصنف فالتناسب التصريح بكراهة هنا كغيره (قوله والافعال) أي أفعاله صلى الله عليه وسلم فافها  
جدة (قوله وترتيب الادلة) أي بيان رتبة كل منها بالنسبة لغيره وأما المقدم على غيره عند المعارضة  
(قوله وصفة المفتي والمستفتي) أي شروطهما والمجتهد والمفتي واحد كما يعلم مما يأتي قال في مختصر  
الانوار لا يجوز زلفتي أن يتساهل في الفتوى ومن عرف بذلك لا يجوز أن يستفتي والتساهل يكون  
بان لا يتثبت ويشرع في الفتوى قبل استيفاء الفكر والنظر وقد يكون بان تحمله أغراض فاسدة  
على تتبع الحيل المحرمة والمكرهة والتسكك بالشبهة والترخيص لمن يروم نفعه والتيسير لمن  
يروم ضرره قال المحاسبي بسئل المفتي يوم القيامة عن ثلاث هل أفتي عن علم أو لا وهل نصبح في  
الفتوى أم لا وهل أخلف فيها لله أو لا والله أعلم (قوله فاقبل ما يتركب منه الكلام اسمان)  
وصوره أربعة مبتدأ وخبر مبتدأ وادوا فاعل سد مسد الخبر مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر اسم  
فعل وفاعله ولا يخفى ان المتألف المجموع والمتألف منه الاجزاء مفصلة واعتراض تألف الكلام  
من جزأين فقط اذ معنا ثالث وهو الاسناد الذي هو ربط احدى الكلمتين بالآخرى الا ان يجاب بان  
الاسناد شرط الاجزاء أو القصد ببيان الاجزاء الملقوظ بها وبه يجاب عن زيد قائم اذ فيه ضمير مستتر  
(قوله أو اسم وفعل) له صورتان فعل وفاعل ونائب الفاعل (قوله لعدم ظهوره) أي بل هو صورة  
عقلية لا تحقق له في الخارج (قوله والوجه ورعى) أي لكونه في حكم الملقوظ لاستحضاره عند  
النطق مع توقف الاسناد التام المحقق للكلام عليه (قوله أو اسم وحرف) هو ضعيف والمعتمده  
مركب من فعل واسم والحاصل ان صور تركيب الكلام ستة اسمان فعل واسم واسمان فعل  
وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جملتان وله صورتان الشرط والجزاء نحو ان استقممت أفلحت  
القسم والجواب نحو واقسم بالله لمحمد خير خلق الله (قوله والكلام ينقسم الخ) في جمع الجوامع  
وشرحه الكلام ينقسم الى طلب وخبر وانشاء فالاول كاضرب ولا تعص والثاني نحو زيد قائم  
والثالث نحو أنت طالق أنت حر ليتي ما لا على أزور النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وهو الاستفهام)  
أي الكلام الدال على طلب حصول صورة الشيء في الذهن من حيث حصوله فيه فخرج نحو علمين  
وفهمين اذ المقصود منه حصول التعليم والتفهيم في الخارج (قوله الى تمن) هو طلب ما لا طمع فيه أو  
ما فيه عسر فالاول نحو ليتي الشباب الخ والثاني نحو قول منقطع الرعاء ليتي ما لا فاج منه فلا يقال  
ليت النعس تطلع أو تغرب (قوله ومن وجه آخر) أي مغاير للوجه الاول فان انقسامه الى ما تقدم  
باعتبار مدلوله وما هنا باعتبار استعماله في مدلوله أو غيره (قوله ينقسم الى حقيقة ومجاز) أي الكلام  
بالمعنى اللغوي وهو ما يتكلم به قل أو أكثر على طريق الاستخدام فان المجاز والحقيقة من عوارض  
المفردات أيضاً (قوله ما بقي في الاستعمال) أي لفظ بقي الخ فخرج اللفظ قبل استعماله واللفظ  
المستعمل غلطاً فخذ هذه الفرس مشير الى كتاب فكل منهما ليس بحقيقة ولا مجاز والصلاة اذا  
استعملها الشارع في الدعاء فانه مجاز (قوله على موضوعه) أي اللغوي كما هو المتأد من ذكر الوضع  
والبقاء والمقابلة بالتعريف الثاني (قوله وقيل ما استعمل الخ) أفهم كلامه على التعريف الاول ان  
كل لفظ نقل عن الموضوع اللغوي الى معنى آخر فليس بحقيقة سواء كان الناقل الشارع أو العرف  
أو الواضع الاول وقوله فيما اصطلح عليه يدخل الحقيقة الشرعية واللغوية والعرفية العامة والخاصة  
ومجازاً فالحقيقة ما بقي في الاستعمال على موضوعه وقيل ما استعمل فيما اصطلح عليه



من المخاطبة) وان لم يبق على موضوعه كالصلاة في الهيئة المخصوصة فإنه لم يبق على موضوعه اللغوي وهو الدعاء بخير والدابة لذات الاربع كالحمار فإنه لم يبق على موضوعه وهو كل ما يدب على الارض (والحمار ما تجوز) أي تعدي به (عن موضوعه) هذا على المعنى الاول للحقيقة وعلى الثاني (٨) هو ما استعمل في غير ما اصطلح عليه من المخاطبة (والحقيقة اما لغوية) بان وضعها

أهل اللغة كالاسد  
للحيوان المفترس  
(واما شرعية) بان  
وضعها الشارع  
كالصلاة للعبادة  
المخصوصة (واما  
عرفية) بان وضعها  
أهل العرف العام  
كالدابة لذات الاربع  
كالحمار وهي لغة لكل  
ما يدب على الارض  
والخاص كالفاعل  
للاسم المعروف عند  
النحاة وهذا التقسيم  
ماش على التعريف  
الثاني للحقيقة دون  
الاول القاصر على  
اللغوية (والحجاز اما  
أن يكون بزيادة أو  
نقصان أو نقل أو  
استعارة فالجواز بزيادة  
مثل قوله تعالى ليس  
كنهه نهي) فالكاف  
زائدة والافه هي بمعنى  
مثل فيكون له تعالى  
مثل وهو محال  
والقصده هذا الكلام  
نفيه (والحجاز بالنقصان  
مثل قوله تعالى واسئل  
القرية) أي أهل  
القرية وقرب صدق  
تعريف المجاز على  
ما ذكرناه استعمل  
في مثل المثل في نفي

(قوله من المخاطبة) هو بكسر الطاء أي الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ وفي الحاشية هو بفتح الطاء بمعنى  
التخاطب ومن للأبتداء وفي الكلام حذف والتقدير ما استعمل في المعنى الذي اصطلح على دلالة  
عليه اصطلاحا مبتدأ وناشئ من ذوى التخاطب أي المتخاطبين وهو ما يدب على الارض والظاهر انه  
لا يعتبر خصوص الارض ولا خصوص الدب ولا الكون بالفعل بل مطلق الانتقال بالقوة فيدخل  
حيوان يزحف أو لم يقع منه انتقال ولا تحرك مطلقا (قوله والحجاز) هو مفعول فاصله محو زنت قلت  
حركة الواو الى ما قبلها ثم قيل بحركة الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن قلت ألغافنا مل  
(قوله ما تجوز) أي لفظ تجوز بالبناء للفاعل والمفعول وقوله عن موضوعه أي كل موضوع له لغوي  
تعديا صحيحا بان يكون لعلاقة تخرج ما وضع ولم يستعمل وما لم يوضع وما استعمل لغیر علاقة كالغاط  
وما استعمل في موضوعه أو احد موضوعيه فإنه حقيقة (قوله من المخاطبة) أي الجماعة المخاطبة  
بذلك اللفظ من حيث انه غير كل ما اصطلح عليه من المخاطبة (قوله والحقيقة) أي اللفظة المسماة بهذا  
الاسم اصطلاحا باعتبار نسبتها الى واضعها (قوله أهل اللغة) المتبادر منها اللغة العرب (قوله للحيوان  
المفترس) فيه ان الاقتباس ثابت لغير الحيوان المشهور الا ان يراد بالاقتباس ما لا يوجد في غيره أو  
يدعى اصله الاقتباس فيه دون غيره أو يراد بالاسد كل مفترس كالذئب والكلب العقور (قوله العرف  
العام) المراد به ما لا ينسب لطائفة معينة أي لم يتعين ناقله وقوله أو الخاص هو الذي ينسب لطائفة  
معينة وتعين ناقله (قوله كالفاعل للاسم المعروف الخ) ومعناه في اللغة من أوجد الفعل واعلم انه لابد  
في اتصاف اللفظ بالحجاز من سبق وضعه للمعنى المتجوز عنه لاسبق استعماله فيه فيتحوز في اللفظ قبل  
استعماله فيما وضع له ومنه يعلم ان لفظ الرحمن مختص بالله وانه مجاز دائما لا حقيقة له (قوله وهذا  
التعريف ماش الخ) هذا مبني على ان الاختلاف بين القريةين معنوي لا لفظي بناء عن تخصيص  
الوضع باللغوي ولان تحوز له لفظيا وتريد بالوضع في التعريف الاول ما يشمل اللغوي والشرعي  
والعرفي اه من الحاشية (قوله فالكاف زائدة) قال العلامة السعداها ليست زائدة ولا يلزم المجاز  
المذكور لجواز سلب الشيء عن المعلوم كسلب الكتابة عن زيد المعلوم أو مثل بمعنى الدات والصفة  
(قوله والمجاز بالنقصان) أي بسببه او معه وكذا يقال فيما قبله واعلم ان المجاز يقع في القرآن والسنة  
وغيرهما لا غرض كبشاعة الحقيقة كالخراء يعدل عنه الى الغائط أو لئلا يغتبه تحوز زيدا أسد فانه أبلغ  
من شجاع (قوله واسئل القرية) قال الشيخ عبد القاهر لو وقع هذا التركيب في غيره هذا المقام لم  
يقطع بالحذف لجواز ان غير رجل بقرية قد خربت وهلك أهلها فله ان يقول لصاحبه واعطا  
مذكراله أول نفسه متعظا ومعتبر اسئل القرية عن أهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال اسئل الارض  
من شق أنهارك وغرس أشجارك وجني ثمارك (قوله أي أهل القرية) أي ضرورة وان المقصود  
سؤال أهل القرية لا سؤال نفس القرية وان كان الله تعالى قادرا على انطاق الجدران أيضا وقد  
يقال يحتمل ان المراد بالقرية أهلها من باب اطلاق الحمل على الحال فلا يكون فيه نقصان (قوله  
وقرب صدق تعريف الخ) هو بالبناء للمفعول وقوله بانه أي الحال والشأن ومحصله أنه تجوز باللفظ  
أي تعدي به عن موضوعه فيكون مجازا بالمعنى السابق وعلى هذا فتقدير الزيادة والنقصان انما هو  
بحسب الاصل وعليه فالحجاز مجموع ليس كنهه شيء ومجموع اسئل القرية وهو صحيح ويجوز ان يجعل  
المجاز لفظ كنهه ولفظ القرية فقط (قوله فيما يخرج من الانسان) هو شامل لما يخرج من قبله

المثل وسؤال القرية في سؤال أهلها (والحجاز بالنقل كالغائط فيما يخرج من الانسان) نقل اليه عن ومن  
حقيقة وهي المكان المطمئن تقضى فيه الحاجة بحيث لا يتبادر منه عرفا لا الخارج (والحجاز بالاستعارة كقوله تعالى جدار اريد  
أن ينقص) أي يسقط

فشبهه بميله الى السقوط بارادة السقوط التي هي من صفات الحي دون المجاز المبني على التشبيه يسمى استعارة (والامر استدعاء الفعل بالقول عن هودونه على سبيل الوجوب) فان كان الاستدعاء من المساوي سمي التماسا ومن الاعلى سمي سؤالاً وان لم يكن على سبيل الوجوب بان جواز الترك فظاهره انه ليس بامرأى في الحقيقة (٩) (والصيغة الدالة عليه افعل) نحو

اضرب واسكرم واشرب وهي (عند الاطلاق والتجرد عن القرينة) (الصارفة عن طلب الفعل) (تحمل عليه) أي على الوجوب نحو أفعوا الصلاة (الاماد الدليل على ان المراد منه التنبأ أو الاباحة فحمل عليه) أي على التنبأ أو الاباحة مثال التنبأ فكاتبوهم ان علمتم فيهم خير او مثال الاباحة واذا حلتهم فاصطادوا وقد أجمعوا على عدم وجوب الكتابة والاصطاد (ولا يقتضي التكرار على الصحيح) (لان ما قصد به من تحصيل المأمور به يتحقق بالمرة الواحدة والاصل براءة الذمة مما زاد عليها) (الاذا دل الدليل على قصد التكرار) فيعمل به كالامر بالصلوات الخمس والامر بصوم رمضان ومقابل الصحيح انه يقتضي التكرار فيستوعب المأمور بالمطلوب ما يمكنه من زمان العمر حيث لا بيان

ومن دبره لكنه اشتهر في الثاني ومنه يعلم انه مجاز علاقتهم المجاورة لكن قول الشارح بحيث لا يتبادر منه عرفاً الخ يقتضي انه حقيقة عرفية وهذا لا يضر في مقصود المصنف من انه مجاز لانه باعتبار الاستعمال للغوى (قوله فشبهه بميله الى السقوط الخ) أي بجامع القرب من الفعل في كل واشتق من لفظ الارادة يريد بالاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل تبعية لجريانها فيه بتبعية جريانها في المصدر (قوله والمجاز المبني على التشبيه) أي يجعل علاقته هي المشابهة فالاستعارة مجاز علاقته المشابهة (قوله استدعاء الفعل) أي طلب الفعل نخرج به النهي فانه طلب الترك وقوله بالقول نخرج به الطلب بالاشارة والكتابة مثلاً وقوله من هودونه متعلق باستدعاء نخرج به الطلب من المساوي فيسمى التماساً وطلب الادنى من الاعلى فيسمى دعاء ونحو رب اغفر لي وقوله على سبيل الوجوب متعلق باستدعاء أيضاً أي على سبيل وصفة هي وجوب ذلك الفعل أي نخرج به ما لم يكن على سبيل الوجوب يعني الحتم بان جواز الترك فانه ليس بامر على ما اقتضاء ظاهر عبارته فيكون المندوب على هذا ليس بمأمور به وبه قال أبو بكر الرازي والكرخي لكن المحققون على ان المندوب مأمور به لانه طاعة أجمعاء والطاعة فعل المأمور به (قوله سمي سؤالاً) أي دعاء قال في السلم أمر مع استعلاء وعكسه دعا \* وفي التماسي فالتماس وقعا

والاصح في جمع الجوامع وغيره ان طلب الفعل يسمى أمراً مطلقاً (قوله أي في الحقيقة) أي وأما يسمى أمراً مجازاً وقد علمت رده ودخل في الامر كف واترك وذو (قوله الدلالة عليه افعل) المراد به فعل الامر فدخل افعل وافعل واستعمل قال الاسنوي ويقوم مقامها اسم فعل الامر المضارع المقرون باللام (قوله والتجرد عن القرينة الخ) عطف على الاطلاق بين به ان المراد منه الاطلاق عن شئ مخصوص (قوله الاماد الدليل الخ) الاستثناء منقطع لان مادل الدليل على صرفه عن الوجوب ليس مجرداً (قوله ان علمتم فيهم خيراً) أي امانته وقدرة على اداء مال الكتابة بما تنكسب هكذا فسر الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله وقد أجمعوا الخ) أي والاجماع من الادلة وفيه بحث لان الاجماع على عدم الوجوب يدل على خصوص المدعي وهو عدم الوجوب (قوله يتحقق بالمرة) أي كما يتحقق بالاكثر فهو لطلب الماهية لا للتكرار ولا مرة لكن المرة ضرورة فلا يتحقق التحصيل باقل منها فتعجب لذلك (قوله كالامر بالصلوات الخمس) أي في قوله أفعوا الصلاة فقد دل الدليل كحديث المعراج على تكرارها في كل يوم وليلة (قوله والامر بصوم رمضان) أي في قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته أي هلال رمضان أي في الحديث ما يدل على أن صوم رمضان يجب في كل سنة أي حيث اضافته الى السنة دون العمر (قوله ما يمكنه الخ) احتراز به عن أوقات الضرورة من كل دنوم وغيرهما واطافة زمان الى العمر ببيانية أو من اضافته الاعمال للاخص (قوله حيث لا بيان لامد المأمور به) فان بين زمانه بتعيينه أو تعيين قدر الفعل كمرة أو مرات معينة كفي شغل ذلك الزمن أو الزمان بذلك القدر (قوله ولا يقتضي الغور) أي ولا التراخي بل يشغل كلاهما (قوله بالزمان الاول) هو ما يعقب الامر وقوله دون الزمان الثاني هو ما عداه وهو تأكيده والكلام عند الاطلاق فان قيد الصيغة بوقت مضيق أو موسع أو فوراً وتراخى عمل به (قوله وعلى ذلك يحمل الخ) وجهه ان من قال انه يقتضي التكرار وجب أن يستوعب المأمور بالمطلوب ما يمكنه من زمان العمر كما مر وذلك متضمن للقول باقتضاء الغورية وكان الاولى للمصنف أن يقول هنا الدليل كما قال فيما قبله

(٢ - ورقات)

لامد المأمور به لا لتفاءل مع بعضه على بعض (ولا يقتضي الغور) لان الغرض منه ايجاد الفاعل من غير اختصاص بالزمان الاول دون الزمان الثاني وفيه لا يقتضي الغور وعلى ذلك قول من يقول انه يقتضي التكرار (والامر بايجاد الفعل أمر به

وعما لا يتم الفعل الا به كالامر بالصلوات أمر بالطهارة المؤدية اليها) فان الصلاة لا تصح بدونها (واذا فعل) بالبناء للمفعول أى المأمور (يخرج المأمور عن العهدة) أى عهدة الامر وتنصف الفعل بالاجزاء (الذى يدخل فى الامر والنهى وما لا يدخل) هذه ترجمة (يدخل فى خطاب الله تعالى المؤمنين) وسبأى الكلام فى الكفار (والسأهى والصبي والمجنون وغير داخلين فى الخطاب) لا تتفاء التكليف (١٠) عنهم ويؤمر السأهى بعد ذهاب السهو عنه بجبر خال السهو وكفاءة ما فاتته من الصلاة

وضمان ما أتلفه من المال (و الكفار مخاطبون بفروع الشرائع وبما لا تصح الا به وهو الاسلام لقوله تعالى ما سألكم فى سقر قالوا لم نك من المصلين) وفائدة خطابهم بها عقابهم عليها اذ لا تصح منهم فى حال الكفر لتوقعها على النية المتوقعة على الاسلام ولا يؤخذون بها بعد الاسلام ترغيبا فيه (والامر بالشئ نهى عن ضده والنهى عن الشئ أمر بضده) فاذا قال له اسكن كان ناهيا له عن التحرك اولا تحرك كان أمرا له بالسكون (والنهى استدعاء أى طلب الترك بالقول عن هودونه على سبيل الوجوب) على وزن ما تقدم فى حد الامر ويدل النهى المطلق شرعا على فساد المنهى عنه فى العبادات سواء أمضى عنها عينها كصلاة الحائض

فان الدليل قد يدل على القور به فيعمل به كفى الامر بالايمن (قوله وبما لا يتم الفعل الا به) وجه ذلك انه لو لم يجب لوجوبه لجاز تركه ولو جاز تركه لجاز ترك الواجب المتوقف عليه واللازم ناطل ومن فروع المسئلة ما لو اختلطت منكوحته بغيرها وطلق معينه من زوجته مثلا ثم نسها فحرم عليه قرانها ثم اذترك المحرم المأمور به من قران الاجنبية والمطلقة لا يوجد الا بترك الجائز من قران منكوحته وغير المطلقة وتنصف الفعل بالاجزاء ولا ينافى ذلك انه قد يجب الاتيان بالفعل مرة أخرى لانه امر آخر لا بهذا الامر كن صلى على ظن الطهارة ثم تبين حديثه (قوله الذى يدخل فى الامر والنهى) أى فى متعلقهما واطلق المصدر وأراد اسم المفعول (قوله هذه ترجمة) أى مترجم ومعبر بها عن موضوع هذا المبحث وقد ترجم لشيئ وزاد عليه قوله والامر بالشئ نهى عن ضده الخ (قوله المؤمنين) أراد به ما يشمل المؤمنين فى غلب (قوله والصبي) أى ولو لم يزد يدخل فيه الصبية (قوله لا تتفاء التكليف عنهم) أى فينتفى غيرهم من أنواع الخطاب اذ لا يثبت ذلك الا حيث ثبت هذا وما وجب فى مال الصبي والمجنون كالزكاة وضمان التلف فالحطاط به ولهما كما يحاطب صاحب البهية بضمان ما أتلفته حيث فرط فى حفظها (قوله ويؤمر السأهى الخ) أى بطلب منه لكن بخطاب جديد (قوله يجبر خال السهو) أى الخلل الواقع فى زمانه (قوله وضمان ما أتلفه) أى غرم بدله من مثل أوفية (قوله والكفار) أى وكذا الجن أيضا مكافون لكن لا تعرف تفاصيل ما كفوا به (قوله بفروع الشرائع) أى شرائع الانبياء يعنى ان كفارامة كل رسول مخاطبون بفروع شريعته (قوله ما سألكم فى سقر) هذا يقوله المؤمنون يوم القيامة للكفار وهم فى النار ومثل هذه الآية قوله تعالى ويل للشركين الذين لا يؤتون الزكاة (قوله وفائدة خطابهم بها) أى مع انها لا تصح منهم حال الكفر ولا يطالبون بها بعد الاسلام (قوله عقابهم عليها) أى على ترك الواجبات وفعل المحرمات أى زيادة على عقاب الكفر واهل الكلام فى المتفق عليه دون المختلف فيه نعم يعاقبون على ترك التقليد (قوله ولا يؤخذون) أى الكفار الاصلون (قوله ترغيبا فيه) أى لان المؤاخذة ربما نفرتهم عنهم وتركها يرغبهم فيه والكلام فى غير نحو الحدود والكفارات ورد المغصوب (قوله والامر بالشئ نهى عن ضده) يعنى ان كلاما معنيين الآخر يعنى ان الطلب واحد وهو بالنسبة الى الشئ أمر الى ضده نهى أو بالنسبة الى الشئ نهى الى ضده أمر وهو ما ذهب اليه الشيخ أبو الحسن ومن وافقه (قوله النهى المطلق) أى الذى لم يقيد بما يدل على فساد المنهى عنه وعدم فساده (قوله شرعا) أى يدل بالشرع لا باللغة ولا بالعقل خلافا لاعم ذلك (قوله كصوم يوم النحر) لانه متضمن للاعراض عن ضيافة الله تعالى بالمحوم الاضاحى (قوله فى الاوقات المكروهة) علة النهى موافقة عباد الشمس (قوله كفى بيع الحصة) كان يقول بعثك من هذه الاثواب ما تقع عليه هذه الحصة (قوله الملاقح) هى ما فى البطون من الاجنة (قوله كالوضوء بالماء الخ) فان المنهى عنه وان كان لا مخرج وهو اطلاق مل الغير الا انه غير لازم لحصوله لغير الوضوء وكذا ما بعده فان التفويت قد يحصل بغير البيع كالاكل (قوله والمراد به الاباحة) الجملة حال أى ترد فى هذه الحانة (قوله أو التكوين نحو كونوا فردة

وصومها أو لا لازم لها كصوم يوم النحر والصلاة فى الاوقات المكروهة وفى المعاملات ان يرجع الى الخ نفس العقد كفى بيع الحصة أو لا مداخل فيها كفى بيع الملاقح أو لا مخرج عنه لازم له كفى بيع درهم بدرهم فان كان غير لازم له كالوضوء بالماء المغصوب مثلا وكالبيع وقت نداء الجمعة لم يدل على الفساد خلافا لما يفهمه كلام المصنف (وترد أى توجد صيغة الامر والمراد به) أى بالامر (الاباحة) كما تقدم (أو التهديد) نحو اعملوا ما شئتم (أو التسوية) نحو اصبروا ولا تصبروا (أو التكوين) نحو كونوا فردة

(وأما العام فهو ما عم شئين فصاعدا) من غير حصر (من قوله عممت زيدا وعمرا بالعطاء وعممت جميع الناس بالعطاء) أى شملتهم به فى العام شعول (والفاظه) الموضوع له (أربعة الاسم) الواحد (المعرف بالالف واللام) نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا (واسم الجمع المعرف باللام) نحو فاقتلوا المشركين (والاسماء المهمة (١١) كمن فيمن يعقل) كمن دخل دارى

فهو آمن (وما فيها لا يعقل) نحو ما جاء على منك أخذته (واى) استفهامية أو شرطية أو موصولة (فى الجميع) أى من يعقل وما لا يعقل نحو أى عبيدى جاءك أحسن اليه وأى الاشياء أردت أعطيتك (وآين فى المكان) نحو أينما تكن أكن معك (ومتى فى الزمان) نحو متى شئت جئتك (وما فى الاستفهام) نحو ما عندك (والجزاء) نحو ما تعمل تجزيه وفى نسخة والخبر بدل الجزاء نحو وعملت ما عملت (وغیره) كالخبر على النسخة الاولى والجزاء على الثانية (ولا فى النكرات) نحو لا رجل فى الدار (والعموم من صفات النطق ولا يجوز دعوى العموم فى غيره من الفعل وما يجرى مجراه) كما فى جمعه صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين فى السفر رواه البخارى فانه لا يعم السفر الطويل والعصر فانه انما يقع

الح) فى التمثيل به اشارة الى أن المراد به ما يشمل التغير وان كان المراد منه الابحاد بعد العدم بسرعة نحو كمن فيكون ثم تدر صيغة الامر للامتنان نحو وكلوا مما رزقكم الله وللا كرام نحو ادخلوها بسلام وللارشاد نحو واستشهدوا شهيدين من رجالكم وللتنبيه نحو

ألا يا آل ليل الطويل ألا انجلي \* بصر وما الاصل - باح منك بامثل والاحتقار نحو وأما انتم ملقون أو الخبر كحديث اذالم تستحق فاصنع ما شئت أو التهج نحو وانظر كيف ضربوا لك الامثال أو التقويض نحو فاقض ما أنت قاض أو المشورة نحو فانظر ماذا ترى أو الاعتبار نحو وانظروا الى عمره اذا تمروا وهذا معنى قول ابن قاسم فى شرحه اذ الصيغة تردا غير ما ذكر مما هو مبسوط فى المطولات (قوله وأما العام) ال فيه للعهد الذ كرى أى العام الذى هو أحد الأقسام المتقدمة ذكرها (قوله فهو ما) أى انقط وقوله عم أى تتناول دفعه (قوله فصاعدا) هو حال حذف عاملها وصاحبها أى فذهب المدلول صاعدا واحترز بقوله عم شئين عن نحو زيد ورجل فى الاثناب وقوله فصاعدا عن المثني النكرة فى الاثبات وقوله من غير حصر عن أسماء العدد مثل الثلاثة والأربعة والعشرة فانها تتناول أكثر من اثنين ولكن الى غاية محصورة (قوله من قوله) أى الشخص القائل (قوله والفاظه) الضمير يعود على العموم المفهوم من العام أو الضمير يعود على العام وازدادة ألفاظ اليه بيانية (قوله الاسم الواحد الح) اعترض عليه بما لوقال رجل الاطلاق يلزمنى لأ كلف زيد امثلاثم كله فانه لا يقع عليه الثلاث بل طلاقة واحدة مع ان لفظ الطلاق من ذلك وأجاب عنه ابن عبد السلام بان هذا يراعى فيه العرف لا اللغة (قوله لفي خسر) أى فى مساعيه وصرف عمره فى مطالبه (قوله واسم الجمع) المراد منه اللفظ الدال على جماعة تشمل الجمع واسمه واسم الجنس الجعى نحو رب العالمين فانه اسم جمع ونحو التمر قوت وهو اسم جنس جعى (قوله فاقتلوا المشركين) ومنه والله يحب المحسنين ان الله لا يحب الكافرين فلا تطع المكذبين (قوله كمن دخل دارى الح) يحتمل ان تكون شرطية وان تكون موصولة ومثال الاستفهامية من عندك وقوله ما جاء فى منك أخذته يحتمل الوجهين المذكورين ومثال الاستفهامية ما عندك (قوله وأى فى الجميع) أى سواء كانت شرطية كالتمثال الاول فى كلامه أو موصولة كالتمثال الثانى فيه أو استفهامية نحو أى الناس عندك (قوله والجزاء) أى وفى الجزاء أى مقامه فاندفع ما يقال كان ينبغي ان يقول والشرط لانها مستعملة فيه لا فى الجزاء لافرق بين ان تكون غير زمانية كمثل أو زمانية نحو فاقستقاموا لكم فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم (قوله ولا فى النكرات) هذا هو الرابع من ألفاظ العموم وهو نص ان بنيت النكرة على الفتح أو جرت بمن نحو لا من رجل فى الدار وظرفيه فى غير ذلك نحو لا رجل فى الدار فيحتمل فى الجنس بتمامه ويحتمل فى الواحد (قوله والعموم من صفات النطق) بمعنى المنطوق به وهو اللفظ فلا يوصف المعنى به الا مجازا وقيل بوصف به حقيقة وقيل لا يوصف المعنى بالعموم لاحقية ولا مجازا (قوله وما يجرى مجراه) كالقضاء الا ترى (قوله مرسل) هو ما سقط منه العبثى كما قال \* ومرسل منه العبثى سقط \* وسبب ان لا يجتمع به الا فيما استثنى (قوله لا يعم كل جار) أى شريكاً وغيره وقوله لاحتمال خصوصية فى ذلك الجار أى لا توجد فى غيره ككونه شرى كاللوائح كما يحتمل عدم الخصوصية فقد تعارض الاحتمالات ولا مرجح فلا يثبت العموم (قوله والخاص يعال العام) أى فيؤخذ حده من حده (قوله فيقال فيه) أى فى حده ولا جله (قوله لا يتناول) ما وافقه على اللفظ أخذ من جعله مقابلاً للعام

فى واحد منها وما كافى قضائه بالشفعة للعار رواه النسائى عن الحسن مرسل فانه لا يعم كل جار لاحتمال خصوصية فى ذلك الجار (والخاص يقابل العام) فيقال فيه ما لا يتناول شئين فصاعدا من غير حصر نحو رجل ورجلين وثلاثة رجال (والخصيص) تمييز بعض (الجملة) أى اخرج كإخراج المعاهد من قوله تعالى فاقتلوا المشركين

وهو ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل الاستثناء (وسياق مثاله) (والشرط) نحووا كرم بني تميم ان جاؤا أي الجائين منهم (والتعقيد بالصفة) نحووا كرم بني تميم الفقهاء (والاستثناء اخراج مالولاه لدخل في الكلام) نحو جاء القوم الا زيدا (وانما يصح الاستثناء بشرط ان يبقى (١٢) من المستثنى منه شيء) نحو له على عشرة الا تسعة فلو قال الا عشرة لم يصح وتلزمه العشرة

(ومن شرطه أن يكون متصلا بالكلام) فلو قال جاء الفقهاء ثم قال بعد يوم الا زيدا لم يصح (ويجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه) نحو ما قام الا زيدا أحد (ويجوز الاستثناء من الجنس كما تقدم ومن غيره) نحو جاء القوم الا الحمير (والشرط) التخصص (يجوز أن يتقدم على المشروط) نحو ان جاءك بنو تميم فاكرمهم (والمقيد بالصفة يحمل عليه المطلق كالرقبة قيدت بالابمان في بعض المواضع) كافي كفارة القتل وأطلقت في بعض المواضع كافي كفارة الظهار) فيحمل المطلق على المقيد (احتياطا) (ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب) نحو قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات خص بقوله تعالى والمحصات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أي حل لكم (وتخصيص الكتاب بالسنة) كتخصيص

(قوله المعاهدين) بفتح المعاء أي الذين عاهدهم المسلمون أي الكفار باشتراك أو غيره فهو محاذر من إطلاق الخاص وإرادة العام (قوله وهو ينقسم) أي المخصص المفهوم من التخصيص أو الضمير يعود الى التخصيص بمعنى المخصص على سبيل الاستخدام (قوله الى متصل) هو ما لا يستقل بنفسه بل يكون متعلقا باللفظ الذي ذكر فيه العام (قوله ومنفصل) هو ما يستقل بنفسه ولا يكون متعلقا باللفظ الذي ذكر فيه العام (قوله وسياق مثاله) نحووا كرم الفقهاء الا زيدا (قوله أي الجائين منهم) فسر به بذلك ليمتضخ التخصيص الذي هو اخرج البعض وابقاء البعض (قوله والتعقيد بالصفة) لا فرق بين أن تكون متاخرة كمثل أمته مقدمة نحووا كرم فقهاء بني تميم الفقهاء وبني سليم (قوله اخراج مالولاه الخ) أي بالواحد أي أخواتها وسكت عن ذلك لظهوره فخرج نحووا مستثنى زيدا فلا يسمى استثناء في الأصح (قوله لم يصح) أي ما لم يتبعه بأشياء أخر نحو له على عشرة الا عشرة الا خمسة فيلزمه خمسة وكأنه قال له على عشرة الا عشرة ناقصة خمسة وهو بمعنى الخامسة (قوله متصلا بالكلام) أي عرفا فلا يضرب انفسه أو سعال أو تعب وقيل يجوز الى شهر وقيل الى سنة وقيل أبدا وحكي عن سعيد بن جبيرة جواز تأخيرها الى أربعة أشهر وعن عطاء والحسن ما لم يقم من المجلس وعن مجاهد الى سنتين وقيل ما لم يأت في كلام آخر وهذه مذاهب شاذة لا يعمل بها ومن شرطه أيضا أن يكون هو المستثنى منه من متكلم واحد إلا أن يصلي الله عليه وسلم بالنسبة الى الله كقوله الأهل الذمة عقب نزول فاقتلوا المشركين لأنه مبلغ من الله وان لم يكن ذلك قرآنا (قوله ويجوز تقديم المستثنى) نحو قوله

ومالي الا آل أجد شيعة \* ومالي الا مذهب الحق مذهب

ومثله أربعتين طواق الا فلانة وأربعين الا فلانة طواق (قوله الا الحمير) ومثله على الف درهم الا ثوبا فيلزمه ألف ناقص قيمة ثوب يرجع في بيان قيمته اليه (قوله والشرط) المخصص يجوز أن يتقدم أي ويجوز أيضا تقديم الصفة كوقفت على محتاجي أولادي وإنما لم يتعرض له لخروجها حال التقديم عن كونها صفة اصطلاحا (قوله فيحمل المطلق الخ) اعلم ان السبب في الموضوعين مختلف اذ هو في الأول القتل وفي الثاني الظهار والحكم فيهما واحد وهو وجوب الاعتاق والجامع حرمة مسببهما أي ذاته وان كان القتل في الآية خطأ ومثل ذلك فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه وقال في آية الوضوء وأيديكم الى المرافق وسبب الحكم فيهما واحد وهو الحدث وحكمهما مختلف فانه في الأول وجوب المسح وفي الثاني وجوب الغسل والجامع بينهما اشتراكهما في سبب حكمهما (قوله احتياطا) أي لاجل احتياطنا في الخروج من العهدة لتيقن الخروج عنها بالعلم بالمقيد سواء كان التكليف في الواقع بالمقيد أو بالكاف بخلاف العلم بغير المقيد اذ قد يكون التكليف في الواقع بالمقيد فلا يحصل الخروج من العهدة للاخلال بالمقيد اهـ سم (قوله وتخصيص الكتاب بالكتاب) أي بعضها ببعض آخر منه وقد غلب لفظ الكتاب على القرآن في عرف الشرع (قوله ولا تنكحوا المشركات) أي الكافرات مطلقا وظاهرها ثموله للمحصنات الكبائيات يقتضي منع نكاحهن وليس كذلك لخص أي قصر أي على غير المحصنات الكبائيات بقوله واولات الاحمال الخ (قوله الى آخره) متعلق بمحذوف أي وانه الخ (قوله لا يقبل الله صلاة أحدكم الخ) أي فانه شامل لحالة العذر بنحو فقد المساء فقصر على غير حالة العذر فقوله فقيموا يفيد قبول الصلاة وصحتها مع الحدث حالة العذر فانه

قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم الى آخره الشامل للولد الكافر بحدوث الصحيحين لا يرث المسلم الكافر بتميم ولا الكافر المسلم (وتخصيص السنة بالكتاب كتخصيص حديث الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ بقوله تعالى وان كنتم مرضى الى قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا



وان وردت السنة بالتعميم أيضا بعد نزول الآية وتخصيص السنة بالتسعة كتحديد حدث الصحبين فعماسقت السماء العشر  
يحددهم ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة (وتخصيص النطق بالقياس ونعني بالنطق قول الله تعالى وقول الرسول صلى  
الله عليه وسلم) لأن القياس يستند إلى نص من كتاب الله أو سنة فكانه التخصيص (والجمل مائة مرة إلى البيان) نحو ثلاثة قروء  
فانه يحتمل الاطهار والخيض لا شتران القريين الخيض والطهر (والبيان اخرج (١٣) الشيء من حيز الاشكال إلى

حيز التجلي) أي  
الايضاح والمبين هو  
النص (و النص مالا  
يحتمل الامعنى واحدا)  
كزيدا في نحو رأيت  
زيدا (وقيل ما تأويله  
تزيده) نحو فصيام  
ثلاثة أيام فانه بمجرد  
ما ينزل يفهم معناه  
(وهو ومشتق من  
منصة العروس وهو  
الكرسى) لا ارتفاعه  
على غيره في فهم معناه  
من غير توقف  
(والظاهر ما احتمل  
أمرين أحدهما أظهر  
من الآخر) كالاسد  
في رأيت اليوم أسدا  
فانه ظاهر في الحيوان  
المفترس لان المعنى  
الحقيقي محتمل للرجل  
الشجاع بدله فان  
حل اللفظ على المعنى  
الآخر يسمى مؤولا  
وانما يؤول بالدليل  
كما قال (ويؤول الظاهر  
بالدليل ويسمى ظاهرا  
بالدليل) أي كما يسمى  
مؤولا منه قوله تعالى  
والسماء بنيناها

يتعميم (قوله وان وردت السنة الخ) أي فهذا لا يمنع التخصيص بالآية لثبوت نزولها (قوله فيما  
سقت السماء) أي سقته السماء أي السحاب أو المعرفة وما واقعة على ثمر أو زرع (قوله ونعني  
بالنطق الخ) مثال تخصيص قوله تعالى بالقياس الزانية والزاني فانه خص منها الامة فعلمنا نصف ذلك  
بقوله فاذا أحسن الخ والعلم بالقياس على الامة في النصف أيضا ومثال تخصيص قول الرسول  
صلى الله عليه وسلم بالقياس قوله لي الواجد أي مطلقه يحمل عرضه وعقوبته وهذا في غير الادمع  
ولده أما هو فليد له لا يحمل الخ قياسا على عدم خلاف الثابت بقوله تعالى فلا تقل لهما أف بالاولى (قوله  
والجمل) ما خوذ من الجمل وهو الاختلاط (قوله فانه يحتمل الخ) أي ولا قرينة تدل على أحدهما  
وقد جله الامام الشافعي رضي الله عنه على الاطهار لما قام عنده فقوله مائة مرة إلى البيان أي بكونه  
في حيز الاشكال بان يكون محتملا لراد وغيره على السواء (قوله والبيان اخرج الشيء) سواء كان  
قولا أو فعلا وقوله من حيز الاشكال أي من حال اشكاله وعدم فهم معناه ونحو ذلك المصنف عن الحال  
بالخير لوضوحه وشهرته والمجاز المنهور يجوز ذكره في الحدود ولانه كالحقيقة (قوله كزيدا في نحو  
رأيت زيدا) فيه نظر فان بعضهم يجوز المجاز في الاعلام وان لم تشتهر بصفة (قوله تزيده) أي يحصل  
بمجرد نزوله وسماعه فهو لا يكون مع النزول كانه هو (قوله وهو مشتق) أي ما خوذ وليس المراد  
الاشتقاق النحوي (قوله منصة) بكسر الميم وهو فعلية (قوله وهو) أي المنصة وذكر باعتبار الخبر  
(قوله الكرسي) أي الذي تنص العروس عليه أي ترفع لتظهر للنظارين (قوله أظهر من الآخر)  
أي لكونه الموضوع له أو غلبة العرف بالاستعمال فيه (قوله سمي مؤولا) فالظاهر هو المستعمل في  
أظهر معنييه والمؤول هو المستعمل في مروجهما (قوله منه) أي من الظاهر المؤول بالدليل  
(قوله ترجمة) أي مترجم وهو معبر بها عن موضوع هذا البحث (قوله صاحب الشريعة) هو  
صلى الله عليه وسلم لانه بلغها فتضاف اليه وليس المراد به الله وان كان هو صاحب الحقيقة لها  
لعدم صحة ارادته هنا (قوله لا يخلو الخ) خاصه ان فعله صلى الله عليه وسلم لا يكون حراما ولا  
مكروها ولا خلاف الاولى أي بالنسبة له صلى الله عليه وسلم والافقد طلب منه فعل ما هو مكروه  
فحينئذ فعله اما أن يكون واجبا أو مندوبا أو مباحا لا يؤدي إلى ما ذكر (قوله على وجه القربة)  
أي وصف هو كونه قربة وطاعة والعطف للتفسير كما في الحاشية ولا يخلو حينئذ عن الوجوب أو  
النسب (قوله كزيادته في النكاح) ومثله الوصال في الصيام فهو من الخصوصيات (قوله  
على أربع نسوة) قيل وسائر الانبياء كان لهم الزيادة على الأربع أيضا والنكاح وان كان مباحا  
والكلام فيما هو على وجه الطاعة فقد يكون مندوبا أو واجبا بل هو في حقه صلى الله عليه وسلم  
عبادة مطلقة (قوله وان لم يدل) نحو فصل الربك وانحر وكنه عبده صلى الله عليه وسلم (قوله اسوة  
حسنة) أي خصله حسنت من حقها ان يؤنس بها وهو صلى الله عليه وسلم في نفسه قوة يحسن  
الناس به (قوله فحمل على الوجوب) محله ان لم تعلم صفته فان علمت صفته من وجوب أو نهي أو  
إباحة فامته مثله كقوله هذا واجب أو قوله هذا الفعل ما أو كذا في حكمه المعلوم (قوله لانه

بايد ظاهره يرجع بذلك محال في حق الله تعالى فصرف إلى معنى القوة بالدليل العقلي القاطع \* (الافعال) \* هذه ترجمة  
(فعل صاحب الشريعة) يعني النبي صلى الله عليه وسلم (لا يخلو اما أن يكون على وجه القربة والطاعة) أولا يكون فان كان  
على وجه القربة والطاعة (فان دل دليل على الاختصاص به يحمل على الاختصاص) كزيادته في النكاح على أربع نسوة  
(وان لم يدل دليل لا يخص به لان الله تعالى قال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة فيحمل على الوجوب عند بعض  
أصحابنا) في حقه وحقنا لانه

الاحوط ومن أصحابنا من قال بحمل على النذب لانه المتحقق بعد الطلب (ومنهم من قال يتوقف فيه) لتعارض الأدلة في ذلك (فان كان على وجه غير وجه القرية والماعة فيحمل على الاباحة) كالاكل والشرب في حقنا (واقرار صاحب الشريعة على القول) من أحد (هو قول صاحب الشريعة) أي كقوله (واقرار على الفعل) من أحد (كفعله) لانه معصوم عن أن يقر أحد على منكره مثال ذلك اقراره صلى الله عليه وسلم أبابكر على قوله باعطاء سلب القتيل لغائله واقرار خالدين الوليد على أكل الفسب متفق عليهم (وما (١٤) فعل في وقته) صلى الله عليه وسلم (في غير مجلسه وعلم به ولم ينكره فحكمه حكم ما فعل في مجلسه) كعمله

الاحوط) أي الحمل على الوجوب أحوط في الخروج من هذه الطاب (قوله لانه المتحقق) بوزن اسم المفعول أي المتيقن (قوله يتوقف فيه) فلا يجوز بوجوب ولا نذب (قوله لتعارض الأدلة) أي ولا مرجح فيمتوقف الى ظهوره (قوله غير وجه القرية) بان كان جبليا كالقيام والقعود والاكل والشرب (قوله على الاباحة) لان فعله لا يكون مكروها الشرفه المانع من ارتكاب المكروه ولا يحرم لعصمته والاصل عدم الوجوب والنذب فتبقى الاباحة (قوله أي كقوله) في الدلالة على حقيقة ذلك القول والافعلوم انه ليس نفس قوله نعم يستثنى منه اقراره على قول علم منه انه منكره مستمر على انكاره وترك انكاره في الحال للعلم بانه علم منه ذلك وبانه لا ينفع في الحال (قوله من أحد) أي ولو غير مكاف لانه لو كان ممنوعا منه لمنع وليه من تمكنه من قول ذلك أو فعله أي ولو كان ذلك الاحد كافر (قوله مثال ذلك) هو نشر على ترتيب الالف (قوله سلب القتيل) هو ثيابه وفسره وسلاحه وغير ذلك مما بين في الفروع (قوله وما فعل) أي والثاني أو القول أو الفعل الذي الخ وقوله في وقته أي زمان حياته (قوله في وقت غيظه) متعلق بحاف (قوله لما رأى الاكل خيرا) أي فاستفاد منه جواز الحنث بل نذبه بعد الحاف اذا كان خيرا (قوله في الاطعمة) أي الذي رواه مسلم في حكم الاطعمة أو في باب الاطعمة (قوله فغنائه) أي حقيقة وقوله لغة أي في اللغة أو حال كونه لغة أي معدودا والمعنى بان ثبت أمثاله في محل آخر والحق انه في اللغة يطلق علمه ما قيل على سبيل الحقيقة فيكون مشتركا وقيل حقيقة في الاول مجازي في الثاني وقيل بالعكس والعلاقة اللازمة (قوله وحده شرعا) أي حد النسخ بمعنى الناسخ وفيه استفهام والضمير يعود على الناسخ المفهوم من النسخ وقوله الخطاب أي اللفظ (قوله المتقدم) أي في ورود الى المكلفين على الخطاب الدال على الرفع (قوله على وجه) أي مع وجهه وحال وهو حال من ضمير الدال (قوله لولا له لكان ثابتا) أي لولا ذلك الخطاب الدال لكان الحكم ثابتا والجملة صفة لوجهه والعائد مقدم رأى معه (قوله مع تراخيه عنه) حال من فاعل الدال أي حال كونه مصاحبا لتراخيه عنه أي عن ذلك الحكم الثابت بالخطاب المتقدم (قوله بالفعل) أي بفعل المكلف بالمعنى الشامل لفعل لسانه وقلبه (قوله أي عدم التكليف بشئ) أي ترفع هذا لعدم التكليف بشئ لا يسمى نسخا لانه ليس ثابتا بخطاب بل بان الاصل براءة الدمة وعدم التعاقب (قوله ما لو كان الخ) ما زائدة ولو مصدرية أو بالعكس (قوله فانه) أي الخطاب المذكور (قوله مثاله) أي مثال الخطاب الاول المغيا والمطل الذي صرح الخطاب الثاني بمقتضى غايته أو علمته (قوله اذا نودي) أي اذن الاذان الواقع عند المنبر وقوله فاسعوا أي امضوا بسكينته نعم ان توقف الادراك الواجب على نحو العدو وجب المقدور اه سم (قوله الى ذ كر الله) أي الخطبة وقيل الصلاة (قوله وذروا البيع) أي اتركوا المعاملة ببيع أو رهن أي اجارة فهو مجاز مرسل من اطلاق الخاص واردة العام (قوله صيد البر) الاضافة على معنى في (قوله ما دمتم حرما) أي محرمين (قوله ما اتصل بالخطاب) كالوقيل الا

بجلف أبي بكر رضي الله عنه انه لا ياكل الطعام في وقت غيظه ثم أكل لما رأى الأكل خيرا له كما يؤخذ من حديث مسلم في الاطعمة (أما النسخ فغنائه) لغة (الازالة) يقال نسخت الشمس أطل اذا أزالته ورفعته بانسائها (وقيل معناه النقل من قولهم نسخت ما في الكتاب اذا نقلته بأشكال كتابته وحده) شرعا (الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على و م لولا له لكان ثابتا مع تراخيه عنه) هذا حد الناسخ ويؤخذ منه حد النسخ بانه رفع الحكم المذكور بخطاب الى آخره أي رفعه بالفعل فخرج بقوله الثابت بالخطاب رفع الحكم

الثابت بالبراءة الأصلية أي عدم التكليف بشئ وبقولنا بخطاب المأخوذ من كلامه الرفع بالموت والجنون اهل و بقوله على وجه الخ ما لو كان الخطاب الاول مغيا بغاية أو معلا لعمتي وصرح بالخطاب الثاني بمقتضى ذلك فانه لا يسمى ناسخا لا لزل مثاله قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فحريم البيع مغيا بان قضاء الجمعة فلا يقال ان قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله ناسخا لا لاول بل بين غاية التحريم وكذا قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما لا يقال نسخته قوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا لان التحريم للأحرام وقد زال بخرج بقوله مع تراخيه عنه ما اتصل بالخطاب من صفة أو شرطا أو استثناء

(و يجوز نسخ الرسم و بقاء الحكم) نحو الشيخ والشفعة اذا زينا فار جوها أامة قال عز رضى الله عنه فانا قد قرأنا هار واما الشافعي وغيره وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم المحصنين متفق عليه وهما المراد بالشيخ والشفعة (ونسخ الحكم و بقاء الرسم) نحو والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لاز واجهم متاعا الى الحول نسخ نأية يقر بصن بانفسهن أربعة أشهر وعشرا (ونسخ الامرين معا) نحو حديث مسلم عن عائشة كان فيما (١٥) أنزل عشر رضعات معلومات

يحجر من فسخ  
فخمس معلومات  
يحجر من ( و ينقسم  
النسخ الى بدل والى  
غير بدل) الاول كما  
في نسخ استقبال بيت  
المقدس باستقبال  
الكعبة وسيا تي  
والثاني كما في قوله  
تعالى اذا جامعتم  
الرسول فقدموا بين  
يدي نحوكم صدقة  
(والى ما هو أغلط)  
كنسخ الخبير بين  
سوم رمضان والفدية  
الى تعيين الصوم قال  
تعالى و على الذين  
يطيقونه فدية الى  
قوله تعالى فن شهد  
منكم الشهر فليصمه  
(والى ما هو أخف)  
كنسخ قوله تعالى ان  
يكن منكم عشرين  
صابرون يغلبوا مائتين  
بقوله تعالى فان يكن  
منكم مائة صابرة يغلبوا  
مائتين (و يجوز نسخ  
الكتاب بالكتاب) كما  
تقدم في آتي العدة  
و آتي المصاهرة (ونسخ  
السنة بالكتاب) كما  
تقدم في استقبال

أهل الذمة عقب قوله اقتلوا المشركين أو قتل غير الذميين أو قتل ان لم يكونوا ذميين (قوله و يجوز  
نسخ الرسم) أى لفظ القرآن أى دفع وجوب اعتقاد قرآنية وخاصة قرآنية كحرمة مس المحدث  
وقراءة الجنب (قوله البتة) بقطع الهمة مما عا والمراد كان يتلى في القرآن في سورة الاحزاب الشيخ  
والشفعة اذا زينا فار جوها البتة نكالا من الله والله عز يز حكيم (قوله وقد رجم صلى الله عليه  
وسلم المحصنين) أى أمر برجمهما (قوله وصية) هو بالنصب مفعول لفعل محذوف أى بوصون وصية  
لاز واجهم والجملة خبر المبتدأ وفي قراءة سبعة وصية بالرفع مبتدأ ثان والمسوق للابتداء بالكرة  
وصف مقدر رأى من الأزواج وقوله لاز واجهم خبره والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله متاعا مفعول  
مطلق بعامل محذوف أى متعوهن متاعا أى تمسعا وهذه الآية منسوخة بآية أربعة أشهر وعشرا  
لتأخرها في النزول وان تقدمت في التلاوة (قوله عشر رضعات) اللفظ الذي كان أولا عشر رضعات  
معلومات يحجر من فسخ هذه لفظا وحكما بقوله خمس معلومات يحجر من ثم نسخت لفظا لا حكما وتوفي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن أى يقرؤهن من لم يعلم النسخ (قوله  
معلومات) إشارة الى اشتراط تبقيها حتى لا يثبت التحريم بالشك (قوله النسخ الى بدل) أى و يجوز  
النسخ الى بدل للنسخ وضع النسخ معنى الانتقال فعدها بالى هنا وفيما ياتي (قوله كما في نسخ استقبال  
بيت المقدس) أى الثابت بالسنة الفعلية (قوله فقدموا بين يدي نحوكم صدقة) ومعناه وجوب  
تقديم الصدقة على مناجاته صلى الله عليه وسلم وهذا نسخ بقوله أى أسفتم ان تقدموا أى أخفتم الفقر  
من تقديم الصدقة وهذا وان اتصل بما قبله تلاوة لم يتصل به نزولا وهذا النسخ من غير بدل وقال  
بعضهم ان النسخ لا يكون الا الى بدل وهو هنا النسخ فيجب التصديق قبل مناجاته صلى الله عليه  
وسلم (قوله والى ما هو أغلط) أى الى حكم أغلط أى أشق من المنسوخ (قوله والفدية) هى مدا ومدان  
على الخلاف (قوله يطيقونه) أى الصوم ان أفطر واو قبل ان الآية محكمة والمعنى لا يطيقونه وهم  
الشيخ الهرم والزمن ونحوهما (قوله يغلبوا مائتين) أى من الكفار ومعنى الآية انه يجب ثبات  
الواحد للعشرة منهم وهذا نسخ بقوله الا ان خفف الله عنكم الآية فاوجب ثبات الواحد لل اثنين  
(قوله و يجوز نسخ الكتاب) أى و يجوز نسخ الحكم بالكتاب وكذا قال فيما بعده (قوله في حديث  
الصحيحين) فانه صلى الله عليه وسلم استقبله في الصلاة ستة عشر شهرا (قوله قول وجهك) أى اصرفه  
شطر المسجد الحرام الى جهة الكعبة (قوله نحو حديث مسلم) أى فهو نسخ لمنع الرجال من زيارة  
القبور فحرم ما أكرهه الى ندها واختلغوا في زيارة النساء والمرج عندنا كراهتها (قوله وقد قيل  
بجوازه) لقوله تعالى وانزلنا البك الذ كر لتبين للناس ما نزل اليهم وما ينطق عن الهوى وقيل بمنعه  
لقوله قل ما يكون لى أن أبده من تلقاء نفسي والنسخ بالسنة تبديل منه (قوله اذا حضر أحدكم  
الموت) أى حضره أسبابه وظهرت فيه أماراته وقوله ان ترك خيرا أى مالا وقوله الوصية للوالدين  
نائب الفاعل وذكره للفصل اولانه مجازى التانيث (قوله واعترض بانه) أى حديث الترمذى أى  
فتمتنع نسخ الآية المذكورة بالحديث المذكور فلا يصح التمثيل به وال جواب ما سألنى أيضا ان الصحيح  
جواز نسخ المتواتر بالا حاد لان محل النسخ الحكم ودلالة التواتر كالقرآن عليه ظنية (قوله بالسنة)

بيت المقدس الثابت بالسنة الفعلية في حديث الصحيحين بقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام والسنة نحو حديث  
مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزروها وسكت عن نسخ الكتاب بالسنة وقد قيل بجوازه ومثاله بقوله تعالى كتب  
عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين مع حديث الترمذى وغيره لا وصية للوارث واعترض بانه  
خبر أحاد وسيا تي انه لا ينسخ المتواتر بالا حاد وفي نسخة ولا يجوز نسخ الكتاب بالسنة أى بخلاف تخصيصه بها كما تقدم

لأن التخصيص أهون من النسخ (و يجوز نسخ المتواتر بالمتواتر ونسخ الأحاد بالأحاد وبالمتواتر ولا يجوز نسخ المتواتر) كالقرآن (بالأحاد) لأنه دونه في القوة والراجح هو أن ذلك لأنه محل النسخ والحكم والدلالة عليه بالمتواتر ظنية كالأحاد\* (فصل\*) في التعارض (إذا تعارض نطقان فلا يجوز أن يكونا عامين أو خاصين أو أحدهما عاما والأخر خاصا أو كل واحد منهما عاما من وجهه وخاصا من وجهه فان (١٦) كانا عامين فإن أمكن الجمع بينهما ما يجمع) يحمل كل منهما على حال مثاله حديث شر

الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد وحديث خير الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد فحمل الأول على ما إذا كان من له الشهادة عالما بها أو الثاني ما إذا لم يكن عالما بها والثاني رواه مسلم بلفظ ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها والأول متفق على معناه في حديث خبركم قرني ثم الذين يلونهم إلى قوله ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا (فان لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فهمهما لم يعلم التاريخ) أي إلى أن يظهر مرجح أحدهما مثاله قوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم ورسوله تعالى وإن تجمعوا بين الاثنين فالأول يجوز ذلك بملك اليمين والثاني يحسم ذلك فجميع التحريم فانه أحوط (فان علم التاريخ)

أي أحاد أو متواترة (قوله لأن التخصيص أهون من النسخ) لأن النسخ رفع الحكم بالكلية بخلاف التخصيص مثاله بوضعكم الله في أولادكم مع حديث لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله لأنه دونه في القوة) إذا الأول قطعي والثاني مظنون فلا يرفع به (قوله كالأحاد) أي فان دلالة على الحكم ظنية بلا كلام فلم يرفع بالظن الا ظني نعم يقطع بالحكم بقرائن مشاهدة من المنقول عنه أو متواترة نقلت المتواترة فينبغي امتناع النسخ بالأحاد فيستغنى هذا من ترجيح الجواز أخذ من التعليل والله أعلم (فصل\*) في التعارض أي فيما صار إليه لدفعه إذا وقع ظاهر أو التعارض تفاعل من عرض يعرض وهي التوارد بين معنيين مختلفين على محل واحد وحاصله ان يدل كل من الدليلين على جميع ما دل عليه الآخر أو على بعضه (قوله نطقان) أي قولان ظنيان بان نافي كل منهما الآخر كلياً أو جزئياً (قوله فلا يخلو) أي حالهما من احد أمور أربعة (قوله عامين) أي متساويين في العموم بان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر (قوله على حال) أي متغايرة لما حل عليه الآخر ان أمكن الترجيح بان وجد مرجح أحدهما على الآخر فالجمع مقدم وهو الاصح لان فيه علامتهما (قوله مثاله) أي المذكور من العامين اللذين أمكن الجمع بينهما (قوله حديث الخ) بترك تنوينه لضافته لما بعده اضافة بيانية أو من اضافة الاعمال للاخص وبالتنوين على ابدال ما بعده منه (قوله قبل ان يستشهد) أي تطالب منه الشهادة (قوله فحمل الأول الخ) هذا الحمل غير صحيح عندنا لعدم قبول شهادة المبادر عندنا ولو مع عدم علم من له الشهادة بل عليه أن يعلمه ليدعي ويستشهد به فيشهد نعم الأول محمول عندنا على غير شهادة الحسبة والثاني رواه مسلم بين به أن الحديثين الممثلين مامروان بالمعنى متفق على معناه أي بين أهل الحديث (قوله قرني) هم أصحابه صلى الله عليه وسلم والثاني التابعون والثالث تابعوهم (قوله ثم يكون بعدهم الخ) لا ينبغي ظهو والسياق في ذم القوم المذكورين فيثبت المطلوب من الاشارة ولا يرد ان شهادة الزور أفعج وأعظ لحمل هذا على المبالغة (قوله يتوقف) أي وجوباً فهم ما عن العمل في الورد عن الشارع (قوله لأنه أحوط) أي من الحل الذي هو مقتضى الأول إذا العمل به يخلص عن المحذور يقتضينا بخلاف العمل بالحل لاحتمال المحذور فيقع فيه ولذا قال سيدنا عثمان رضي الله عنه أحاطهما آية وحرمتهما آية وتوقف في ذلك لكن الفقهاء رجحوا التحريم بدليل منفصل وهو ان الاصل في الابضاع التحريم فهو أحوط (قوله فان علم التاريخ) أي وما أن علم تقارنهما في الورد وتخبر الناظر بينهما في العمل ان تعذر الجمع بينهما كما هو الغرض وتعذر التاريخ بينهما بان تساريا من كل وجه (قوله وضوء من لم يحدث) والمقصود التمثيل لا مكان الجمع فلا ينبغي ان الشافعية لا يكتفون بالرش في وضوء التحديد ويمكن تعميمه بحمل الرش على الغسل الخفيف الذي يشبه الرش أو جل النعلين على الخفين يصدق الرش على أعلاهما بالرش على القدمين وهما في النعلين ويكون المراد بقوله في بعض الطرق هذا وضوء من لم يحدث أي لم يحدث حدثاً كبيراً لم يجنب (قوله ولم يعلم التاريخ) بان لم يعلم بينهما تقارن ولا تأخر في الورد (قوله الخي ظهور مرجح) فان تعذر الترجيح اتساويهما من كل وجه خير بينهما (قوله مثاله) أي مثال عدم امكان الجمع (قوله ما فوق الأزار)

نسخ (المتقدم بالتأخر) كما في آتي عدة الوفاة وآتي المصاهرة وقد تقدمت الاربع (وكذلك ان كانا خاصين) أي أي فان أمكن الجمع بينهما يجمع كما في حديث انه صلى الله عليه وسلم توضأ وغسل رجله وهذا مشهور في الصحيحين وغيرهما وحديث انه توضأ ورش المساء على قدميه وهما في النعلين رواه النسائي والبيهقي وغيرهما فجمع بينهما بان الرش في حال التحديد كما في بعض الطرق ان هذا وضوء من لم يحدث فان لم يمكن الجمع بينهما ولم يعلم التاريخ يتوقف فهمهما على ظهور مرجح لاحدهما مثاله ما جاء انه صلى الله عليه وسلم سئل عما يحل للرجل من امراته وهي حائض فقال ما فوق الأزار

رواه أبو داود وجاء أنه قال اصنعوا كل شيء إلا الذبح أي الوطء وراه مسلم ومن جعلته الوطء فيما فوق الأزارقة عارضاً فيه فرجاً بعضهم التحريم احتياطاً وبعضهم الحل لأنه الأصل في المنكوحه وان علم التاريخ نسخ المتقدم بالمأخر كما تقدم في حديث زيارة القبور (وان كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً فنخص العام بالخاص) كتخصيص حديث الصحيحين فيما سقت السماء العشر بحديثهما ليس في مادون خمسة أوسق صدقة كما تقدم (وان كان كل واحد (١٧) مهماً عاماً من وجهه وخاصاً من وجهه فنخص عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر) بان يمكن ذلك مثله حديث أبي داود وغيره اذا بلغ الماء قلتين فإنه لا نجس مع حديث ابن ماجه وغيره الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه

وجهه فنخص عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر) بان يمكن ذلك مثله حديث أبي داود وغيره اذا بلغ الماء قلتين فإنه لا ينجس مع حديث ابن ماجه وغيره الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه فالأول خاص بالقلتين عام في المتغير وغيره والثاني خاص في المتغير عام في القلتين وما دونهما نخص عموم الأول بخصوص الثاني حتى يحكم بان ماء القلتين ينجس بالمتغير وخص عموم الثاني بخصوص الأول حتى يحكم بان مادون القلتين ينجس وان لم يتغير فان لم يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر احتججنا بالترجيح بينهما فيما عارضاهما من مثله حديث البخاري من بدل دينه فافسأوه وحديث الصحيحين

أي من بدنها كطنها وصدورها أي فيحل الاستمتاع بهذا كله (قوله اصنعوا الخ) أي بالمرأة الحائض وهذا الأمر لا باحة (قوله ومن جعلته) أي من جملة أفراد الوطء فيما فوق الأزارق الحديث الأول يجوز وهذا يحرمه (قوله فتعارض فيه) أي ولم يمكن الجمع ولم يعلم التاريخ فتوقف عن العمل بواحد منهما إلى ظهور المرجح وهو الاحتياط عند بعض وأصله الحل عند بعض (قوله لأنه الأصل الخ) أي فيستحب عند الشك في التحريم وما ذكره الشارح من الخلاف سهو منه فان ما فوق الأزارق يجوز الاستمتاع به باتفاق العلماء قال النووي في شرح مسلم بل حكى جماعة كثيرة الاجماع عليه نعم التعارض في الحديثين المذكورين في الاستمتاع بغير الوطء فيما تحت الأزارق الأول يحرمه والثاني يجوز ففرج بعضهم كالشافعي تحريمه احتياطاً وبعضهم كابي حنيفة حله لأنه الأصل في المنكوحه كذا في الحاشية (قوله فيما سقت السماء) هو شامل لخمس أوسق ومادونها والمراد من السماء المطر أو السحاب أو الغلث وقوله العشر أي يجب اخراج عشر ما يحصل منه للفقراء فيقصر هذا الحديث على خمسة أوسق ويخرج مادونها عن حكمه (قوله عاماً من وجهه) أي باعتبار التعارض به سواء تقارنا في الورود أو تأخر أحدهما عن الآخر (قوله مثاله) أي مثال كون كل منهما عاماً من وجهه وخاصاً من وجهه (قوله إلا ما غلب) أي أو طعمه أو لونه على نظيره من ريحه أي الماء فالواو في الحديثين بمعنى أو (قوله حتى يحكم) بالرفع على ان حتى ابتدائية والنصب بان مقدرة بعدها وكذا يقال في الثاني (قوله فان لم يمكن تخصيص الخ) أي بان لم يندفع التعارض بينهما احتججنا بالعمل بأحدهما فيما تعارض فيه إلى الترجيح بينهما سواء تقارنا في الورود أو تأخر أحدهما عن الآخر (قوله من بدل دينه الخ) بان انتقل عنه إلى الكفر والمراد من الدين الاسلام ويمكن ارادة الاعم فيدخل فيه يهودي تنصر أو بالعكس فانه لا يقبل منه إلا الاسلام (قوله فاقملوه) أي بعد استتابته وجوباً ان لم يتب (قوله والراجع انما تقتل) أي عملاً بالحديث الأول وترجيحاً والقرينة على ذلك ان المقصود بالنهي حفظ حق العائنين في الأول على عمومهم وحصر الثاني بالحريبات وتحصل ان المرتدة تقتل قياساً لقتلها بالكفر بعد الايمان على قتلها بالارتداد بعد الاحسان (قوله وأما الاجماع) يطلق في اللغة على معنيين أحدهما العزم والثاني الاتفاق فعلى الأول يصح إطلاقه على الواحد بخلاف الثاني لان الاتفاق لا يسند الاتعذر (قوله فهو اتفاق الخ) أي اصطلاحاً والمراد من اتفاقهم اشتراكهم في اعتقاد الحكم الدال عليه قولهم أو فعلهم أو تقريرهم من هذه الامور أو بعضها الحادثة أي الخصلة التي من شأنها ان تحدث وتوجد من قول أو فعل أو غيرهما (قوله العوام) هم غير العلماء وعلمه بعضهم بانهم ليسوا من أهل الاجتهاد بلا عبرة بقولهم - كالمصبي والمجنون (قوله الفقهاء) وهم المجتهدون (قوله الشرعية) أي المنسوبة إلى الشرع لا خذ حكمها منه ولو بطريق القياس (قوله فيها) أي في شأنها أو بسببها أو علمها أي على حكمها أو يوجب في كلامه بانه يقتضي انه اذا لم يوجد الا ثلاثة فاجماعهم معتبر بخلاف ما اذا كانوا ألغوا واجعوا الا واحداً فانه لا يعتبر (قوله حجة) أي فيجب الأخذ به (قوله دون غيرها) فلا يكون حجة في حق أحد من هذه الامة وقيل انه حجة بناء على ان

(٣ - ورفات) انه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء فالاول عام في الرجال والنساء خاص باهل الردة والثاني خاص في النساء عام بالحريبات والمردات فتعارض في المرتدة هل تقتل أم لا والراجع انما تقتل (وأما الاجماع فهو اتفاق علماء أهل العصر على) حكم (الحادثة) فلا يعتبر وفاق العوام لهم (ونعني بالعلماء الفقهاء) فلا يعتبر موافقة الاصوليين لهم (ونعني بالحادثة الحادثة الشرعية) لانها محل نظر الفقهاء بخلاف اللغوية متوافقة لاجمع فقهاء علماء الامة (واجماع هذه الامة حجة دون غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع أمي



على ضلالة) رواه الترمذي وغيره (والشرع ورد بعبادة هذه الامة) لهذا الحديث ونحوه (والاجماع حجة على العصر الثاني) ومن بعده (وفي أي عصر كان) من (١٨) غير الصحابة ومن بعدهم (ولا يشترط في حجته انقراض العصر) بان يموت أهله على

الصحيح لسكوت أهل  
أدلة الحجية عنه وقيل  
يشترط لجواز ان يطرأ  
لبعضهم ما يخالف  
اجتهاده فخرج عنه  
وأجيب بأنه لا يجوز له  
الرجوع باجماعهم  
عليه (فان قلنا ان  
انقراض العصر شرط  
يعتبر) في انعقاد  
الاجماع (قول من  
ولد في حياتهم وتفقّه  
وصار من أهل  
الاجتهاد) ولهم على  
هذا القول (أن يرجعوا  
عن ذلك الحكم) الذي  
أدى اجتهادهم اليه  
(والاجماع يصح  
بقولهم وبفعلهم)  
كان يقولوا بجواز شيء  
أو يفعلوه فيدل فعلهم  
له على جوازه لبعضهم  
كما تقدم (و بقول  
البعض وبفعل البعض  
وانتشار ذلك القول  
الفعل وسكوت  
الباقين عليه) ويسمى  
ذلك بالاجماع السكوتي  
(وقول الواحد من  
الصحابة ليس حجة  
على غيره على القول  
الجديد) وفي القديم  
حجة لحديث أصحابي  
كالنجوم بأيهم  
اقتديتم اهتديتم

شرعهم شرع لنا (قوله على ضلالة) أي باطل والمعنى انه لا يقع اجتماعهم على الباطل لا بعد اولا  
خطا في الضلالة من اجتماعهم مستلزم انه حق فيكون حجة واطراف الامة اليه تشعير باخراج  
غيرهم عن هذا الحكم والشرع أي ما جاء به صلى الله عليه وسلم وقوله ورد بعبادة هذه الامة أي عن  
الاجتهاد على باطل أي دل على ذلك والمراد بهما من يمتنع باتفاقهم (قوله على العصر الثاني) أي على  
حله والمراد بكونه حجة على من ذكر وجوب الأخذ به وامتناع مخالفته واعلم انه لا ينفع داجماع الا  
بعد وفاته صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يشترط في حجته) أي في كونه حجة وقوله انقراض العصر أي  
عصر الاجماع (قوله وأجيب الخ) عبارته في شرح جمع الجوامع وأجيب بمنع جواز الرجوع عنه  
للاجماع عليه (قوله يعتبر) هو بالجزم على انه جواب الشرط أو بالرفع على انه دليل الجواب عند  
سيبويه أو نفس الجواب على اضممار الغاء عند الكوفيين أو على اضممار شيء (قوله وصار من  
أهل الاجتهاد) أي فان خالف لم ينفع داجماعهم على هذا القول (قوله ولهم أن يرجعوا الخ)  
أي لعدم استقرار الاجماع (قوله وانتشار ذلك القول والفعل) أي بحيث بلغ الباقيين ومضى زمن  
يتمكنون فيه عادة من النظر (قوله وسكوت الباقيين عليه) بأن لم ينسكروه ولا ظهر أماره الرضا أو  
السخط منهم وخرج بقيد الانتشار وما بعده ما اذا لم يبلغ القول أو الفعل كل الباقيين أو بلغهم ولم  
يمض الزمن المذكور فليس باجماع وما ظهر رت أماره الرضا أو السخط فهو اجماع قطعا أو أماره  
السخط فليس باجماع قطعا (قوله ويسمى ذلك بالاجماع السكوتي) واختار البيضاوي أنه  
ليس باجماع ولا حجة واختاره القاضي ونقله عن الشافعي ونقل أنه آخر أقواله وأما استدلال  
الشافعي رضي الله عنه في مسائل الاجماع السكوتي فأجيب عنه بأن تلك المسائل ظهرت من  
الساكنين فيها قرينة الرضا فليست من محل النزاع (قوله وقول الواحد) أي وكذا أقول الاكثر  
(قوله على غيره) أي لا من علماء الصحابة ولا من علماء غيرهم (قوله على القول الجديد) هو ما ألفه  
الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه عصر ومحلّه فيما يقال من قبل الرأي وأما غيره فهو حجة اذهو في  
محل المرفوع كقول الصحابي أمرنا بذلك أو نهينا عن كذا أو من السنة كذا أو رخص في كذا أو  
موافقة الامام الشافعي رضي الله عنه لزبدن ثابت في الفرائض ليس تقليدا له بل لدليل قام عنده  
فوافق اجتهاده اجتهاده وهو معنى قول الرازي \* لاسميا وقد نحاها الشافعي \* (قوله اهتديتم) أي  
كنتم على هدى فدل على أن قوله حجة والالم يكن المقتدي به مهتديا (قوله وأجيب بضعفه) أي  
ضعف هذا الحديث والحق أن قوله ليس بحجة لاجماع الصحابة على جواز مخالفة بعضهم بعضهم بعضا ولو  
كان قول بعضهم حجة لوقع الانكار على من خالفه منهم (قوله وأما الاخبار) أي بيانها شرحا وحكما  
(قوله فالخبر) أي الذي هو مفرد الاخبار واختاره لان التعريف للحقيقة المدلول عليها بالمفرد (قوله  
ما يدخله الصدق) هو مطابقة حكمه المفهوم منه للواقع والكذب عكسه (قوله أن يكون صدقا)  
أي ذا صدق وذا كذب أو صادقا وكاذبا (قوله ومتواتر) مأخوذ من التواتر هو تتابع أمور واحد  
بعد واحد بفترة ومنه ثم أرسلنا رسلا تترى (قوله فالمتواتر) بدأه على عكس التقسيم لطول الكلام  
على الاحاد (قوله ما يوجب العلم) أي خبر من شأنه يوجب بنفسه ايجابا عايدا العلم أي حصول العلم  
بصدق مضمونه فخرج بقولهم بنفسه ما يوجب بواسطة القرائن تكبر ملك أخير يموت ولد له مشرف  
على الموت وانضم اليه قرائن الصراخ ونحو ذلك المخدرات على حالة منكورة غير معتادة فانا نقطع بصحة  
ذلك الخبر ونعلم به موت الولد (قوله وهو أن ير ويه الخ) أي المتواتر وما يوجب العلم أي حالة ان

وأجيب بضعفه (وأما الاخبار فالخبر ما يدخله الصدق والكذب) لاحتماله لهما من حيث انه خبر كقولك روى  
قام زيد يحتمل أن يكون صدقا وأن يكون كذبا وقد يقطع بصدقه أو كذبه لا مخرجي لادانته فالاول تكبر الله والثاني  
كقولك الصدق ان يحتمل معان (والخبر ينقسم الى آحاد ومتواتر فالمتواتر ما يوجب العلم وهو أن ير ويه جماعة لا يقع التواطؤ على

الكذب عن مثلهم وهكذا إلى أن ينتهي إلى المخبر عنه فيكون في الأصل إعن مشاهدة أو سماع لا عن اجتهد) كالأخبار  
عن مشاهدة مكة أو سماع خبر الله تعالى من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الأخبار (١٩) عن مجتهد فيه كالأخبار الفلاسفة

بقدم العالم (والأحد)

وهو مقابل المتواتر

(وهو الذي يوجب

العمل ولا يوجب

العلم لاحتمال الخطأ

فيه وينقسم قسمين

إلى مرسل ومسنند

فالمسنند ما اتصل

أسناده) بأن صرح

برواته كلهم (والمرسل

ما لم يتصل أسناده)

بأن أسقط بعض رواته

(فإن كان من مراسيل

غير الصحابة) رضى

الله عنهم (فليس

بجحجة) لاحتمال أن

يكون الساقط مجرّوا

(المراسيل سعيد بن

المسيب) من التابعين

رضى الله عنه أسقط

الصحابي وعزاه للنبي

صلى الله عليه وسلم

فهى حجة (فإنها

فتشت) أى فتش عنها

(فوجدت مسانيد)

أى رواها له (الصحابي)

الذى أسقطه عن النبي

صلى الله عليه وسلم

وهو في الغالب صهره

أبوزوجته أبوه ريرة

رضى الله عنه أما

مراسيل الصحابة بأن

يروى صحابي عن

صحابي عن النبي صلى

الله عليه وسلم ثم يسقط

الثاني فجحجة لأن

يروى أبوزوجته أبوه ريرة أو كفا رارة أو قافا أو نائلا أو صيدا أو غير ذلك من أقران الجماعة المذكورة  
جحجة لا أربعة على الأرجح لعدم إيجاب خبرهم العلم لاحتياجهم إلى التزكية فيما لو شهدوا بالزنا (قوله  
وهكذا) وفي الكلام بحث وهو أن الحد لا يشمل ما لو كان المخبرون طبقة واحدة أو طبقتين فقط مع  
أنه لا شبهة أن ذلك من المتواتر وكأنه بنى الأمر على الغالب (قوله فيكون في الأصل) أى فى أول  
مراتبه وهو طبقة الأولى ناشئة عن مشاهدة أو سماع رضى (قوله لا عن اجتهد) أى يجوز  
الغلط فيه (قوله كالأخبار عن مشاهدة مكة) أى كالأخبار بوجود مكة الحاصل عن مشاهدة  
مكة الخ (قوله أو سماع) أى ولا أخباره صلى الله عليه وسلم عن الله الحاصل عن سماع الخ (قوله  
بقدم العالم) أى فليس هذا من المتواتر يجوز الغلط فيه لأنه من اجتهد (قوله يوجب العمل) أى  
بضمونه وهو الذى لم تبلغ روايته عدد المتواتر واحدا أو أكثر وشروطه عدالة رواته فلا يجب العمل  
بغير الفاسق والمجهول وإنما لم يوجب خبر الواحد العلم لأن دلالة ظنية وأوجب العمل لقوله تعالى  
فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة الخ والفرقة الثلاثة فأكثروا الثلاثة والطائفة منها يصح أن تكون  
واحدا أو اثنين وأيضا كان صلى الله عليه وسلم يبعث الأحاد إلى القبائل والنواحي لتبليغ  
الأحكام التى منها وجوب الواجبات وحرمة المحرمات ليعتقدوا ذلك ويلتزموا العمل به (قوله  
ما اتصل أسناده) الأسناد فى اللغة ضم أحد الشئتين إلى الآخر ثم استعمل فى المعانى يقال أسند  
فلان الخبر إلى فلان إذا عزاه إليه أو تلقاه عنه وهو الطريق الموصلة إلى المتن والمتن هو غاية ما ينتهى  
إليه الأسناد من الكلام قال الحاكم المسند ما رواه المحدث عن شيخ نظهر سماعه منه وكذا شيخه  
عن شيخه متصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله بعض رواته) واحدا كان أو أكثر من أى  
محل كان وقال جماعة من المحدثين لا يسمى مراسلا إلا ما أخبر فيه التابعى عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ولذا قال فى البيهقيونية \* ومرسل منه الصحابي تسقط \* وسما الساقط منه اثنان فأكثر على  
التوالى من أى موضع كان معضلا ولذا قال فيها \* والمعضل الساقط منه اثنان \* (قوله فإن كان)  
أى المرسل (قوله غير الصحابة) بأن كان المرسل له غير صحابي (قوله مجرّوا) أى متصفاء بما يجزى  
بعد الله (قوله ابن المسيب) بفتح الياء وكسر ها (قوله من التابعين) جمع تابع بمعنى التابعى وهو من  
لقى الصحابي بشرط طول الاجتماع بخلاف الصحابي فإنه من اجتمع بالرسول ولو لحظة (قوله عن النبي)  
متعلق برواها أى والصحابي عدل واسقاط العدل كذا كره (قوله وهو) أى ذلك الصحابي الذى رواها  
له (قوله أبوزوجته) أى لازوج بنته فإن الضمير يطاق على كل منهما (قوله أما مراسيل الصحابة  
الخ) الحاصل أن المرسل لا يجتمع به إلا ذاتا كد بقول صحابي أو فعله أو فتوى أكثر أهل العلم أو كان  
من مراسيل الصحابة وكذا إذا أسنده غير المرسل وكذا إذا عرفت من حال الراوى الذى أرسله أنه  
لا يرسل إلا عن يقبل قوله كمراسيل سعيد بن المسيب نص عليه الشافعى رضى الله عنه وزاد  
بعضهم القياس وأن ينتشر من غير تكبر أو ينضم إليه عمل أهل العصر به (قوله ثم يسقط الثانى)  
وهو الواسطة بينهما وبين النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كلهم عدول) أى فلا يبحث عن عدلهم  
فى رواية ولا شهادة فيكون الساقط عدلا واسقاط العدل كذا كره وأما سماع الصحابي من تابعى  
فنادر (قوله والعنعنة) هى مصدر عن الحديث يعنعنه إذا رواه بلفظ عن فلان أى على حكمه  
وهو قوله والعمل به (قوله لافى حكم المرسل) من رده وعدم العمل به (قوله فى الظاهر) شرط  
أن يكون المعنعن غير مدلس وإن يمكن لقاء بعض المعنعنين بعضا وفى اشتراط ثبوت اللقاء  
خلاف (قوله وإذا قرأ الشيخ) سواء قرأ من حفظه أو كتابه (قوله وغيره يسمعه) أى ولولم وراء حجاب

الصحابة كلهم عدول (والعنينة) بأن يقال حدثنا فلان عن فلان إلى آخره (قد دخل على الأسناد) أى على حكمه فيكون  
الحديث المروى به فى حكم المسند لافى حكم المرسل لاتصال أسنده فى الظاهر (وإذا قرأ الشيخ) وغيره يسمعه (يجوز له راوى أن

يقول حدثني أو أخـ برني وان قرأ هو على الشيخ فيقول أخبرني ولا يقول حدثني) لانه لم يحدثه ومنهم من أحاز حدثني وعليه عرف أهل الحديث لان الفصد الاعلام بالر واية عن الشيخ (وان أحازه الشيخ من غير رواية فيقول أحازني أو أخـ برني اجازة وأما القياس فهو رد الفرع الى (٢٠) الاصل بعلة تجمعهما في الحكم) كقياس الارزعل الرقي الز باب جامع الطعم (وهو ينقسم

الى ثلاثة أقسام الى قياس علة وقياس دلالة وقياس شبه قياس العلة ما كانت العلة فيه موجبة للحكم بحيث لا يحسن عقلا تخلفه عنها كقياس الضرب على التأفيف للوالدين في التعريم بعلة الابداء (وقياس الدلالة هو الاستدلال بأحد النظيرين على الآخر وهو ان تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم) كقياس مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه بجامع انه مال نام ويجوز ان يقال لا يجب في مال الصبي كما قال به أبو حنيفة فيه (وقياس ان شبه هو الفرع المردد بين أصليين فيلحق بأكثرهما شبا) كما في العبد اذا أتلف فانه مردد وفي الضمان بين الانسان الحر من حيث انه آدمي وبين البهيمة من حيث انه مال وهو بالمال أكثر شبا من الحر بدليل انه يباع ويورث ويوقف وتضمن

حيث عرف صوته (قوله حدثني الخ) أو حدثنا أو أخبرنا أو سمعت فلانا يقول أو قال لنا فلان أو ذكرنا فلان لا فرق بين ان يأذن للسامع في رواية المسجوع أو يمنع عنها بنحو لا ترو عني أو رجعت عن اخبارك وهو كذلك نعم ان أسند المنع الى نحو خطأ منه فيما حدث به أو شك فيه امتنعت الرواية عنه (قوله وان قرأ هو على الشيخ) أي من كتاب أو حفظ وهو يسمعه سواء حفظ الشيخ ما قرأ عليه أولا (قوله فيقول أخبرني) وان لم يقيد بنحو قوله قراءة عليه أو بقرائه عليه (قوله ولا يقول) أي لا يجوز له اصطلاحا أي لا ينبغي ان يقول حدثني وقد استشهد بعضهم للتفرقة بينهما بأنه لو قال لعبيده من أخبرني بكذا فهو حر ولا نية له فأخبره بذلك بعضهم بكتاب أو رسول أو كلام عتق بخلاف ما لو قال من حدثني كذا فإنه لا يعتق الا ان شافهه بالكلام (قوله وان أحازه) ولومع النازلة والاحازة معهما على مرتبة من الاجازة المجردة منها وهي أنواع أعلاها الاحازة خاص نحو اجزت من عاصري رواية جميع مروياتي (قوله وأما القياس) أي الذي هو من أصول الفقه (قوله فهو رد الفرع الى الاصل) أي الحاقه به وهذا معناه اصطلاحا أو ما لعله فهو تقدير الشيء بأخر يعلم المساواة بينهما تقول قست الذنوب بالذراع أي قدرته به وأركانه أربعة الاصل والفرع وحكم الاصل وعلة وحكم الاصل (قوله بعلة) أي بسببها وهو أمر مشترك بينهما يوجب الاشتراك في الحكم (قوله تجمعهما) أي الاصل والفرع أي ندل على اجتماعهما في الحكم المعلوم للاصل (قوله كقياس الارزاع) ويقول أيضا لا يبيد حرام كالخمر للاسكار (قوله فيه) حال من العلة (قوله موجبة للحكم) أي مقتضية اقتضاء تاما لثبوت مثل حكم الاصل للفرع (قوله عقلا) أي في نظر العقل وقوله تخلفه عنها بان توجد هي في الفرع ولا يثبت هو له (قوله باحد النظيرين) أي بثبوت الحكم في أحد النظيرين أي الشئيين المتشاركين في الاوصاف على ثبوته في النظير الآخر (قوله وهو) أي الاستدلال المذكور أي المراد به (قوله موجبة للحكم) أي لا تكون مقتضية اقتضاء تاما لثبوت الحكم للفرع بحيث يقبح عقلا تخلفه عنها بل تكون بحيث لا يقيم ذلك لقرب الفارق بينهما (قوله مال الصبي) المراد به ما يشمل الصبية (قوله ويجوز ان يقال) أي من غير استتباع في نظر العقل فحينئذ يفرق بين البالغ والصبي بالقياس على الحج فانه يجب على البالغ ولا يجب على الصبي والضعف فيه بخلاف البالغ (قوله اذا أتلف) بالبناء للفعول أي قتل (قوله من حيث انه آدمي) أي ومقتضى ذلك ان لا يراد فيه على الدية وقوله من حيث انه مال أي ومقتضى ذلك الزيادة على الدية (قوله وهو بالمال أكثر شبا) فالحق بالمال في ضمانه ببقية بالغة ما بلغت ولو زادت على دية حر (قوله بما تنقص من قيمته) أي ان لم يكن لها ارش مقدر من حر فان كان لها ذلك فالاولى ان يقول وهو بالبهيمة أكثر شبا (قوله أي أن يجمع بينهما بما تناسب) أي لا بد ان تكون علة مماثلة لعلة الاصل اما في عينها كقياس النبيذ على الخمر بجامع الاسكار أو في جنسها كقياس وجوب القصاص في الاطراف على القصاص في النفس بجامع الجنائية (قوله للحكم) متعلق بجمع أي لاجل اثبات حكم الاصل للفرع وكان وجه ذكره في الشرط مع قوله السابق بعلة تجمعهما في الحكم عدم نصوصية ذلك في الشرطية لاحتمال الارادة تعريف بعض الانواع (قوله ان يكون ثابتا) أي يكون حكمه الذي يراد اثباته للفرع (قوله بين الخصمين) أي المتنازعين في ثبوت ذلك الحكم للفرع (قوله فان لم يكن حصم) أي يراد الاحتجاج عليه بان ار يد مجرد اثبات الحكم في الفرع (قوله يقول به القياس) أي يعتقده من حيث صحة الاثبات به أو بتقليد صحيح (قوله ومن شرط العلة الخ) أي من

اجزائه بما تنقص من قيمته (ومن شرط الفرع ان يكون مناسباً للاصل) فيما يجمع به بينهما الحكم أي ان حيث يجمع بينهما بما تناسب الحكم (ومن شرط الاصل أن يكون ثابتاً لدليل متفق عليه من الخصمين) لكون القياس حجة ١٤

في معلولاتها فلا تنتقض لفظا ولا معنى (ففي انتقضت لفظا بأن صدقت الاوصاف المعبر بها عنها في صورة بدون الحكم أو معنى بأن وجد المعنى المعلل به في صورة بدون الحكم فسد القياس الاول كان يقال في القتل بالمثل انه قتل عمده وان فيجب به القصاص كالقتل بالحد فبنتقض ذلك بقتل الوالد ولده فانه لا يجب به قصاص والثاني كان يقال تجب الزكاة في المواشي لدفع حاجة الفقير فيقال ينتقض ذلك بوجوده في الجواهر ولا زكاة فيها (ومن شرط الحكم (٢١) ان يكون مثل العلة في الشيء

والانبات) أي تابعا

له في ذلك ان وجدت

وجد وان انتقت انتفى

(والعلة هي الجالبة

للحكم) بمناسبتها له

(والحكم هو المجلوب

للعلة) لما ذكر (وأما

الخطر والاباحة فن

الباس من يقول ان

الاشياء بعد البعثة

(على الخطر) أي على

صفة هي الخطر (الا

ما اباحته الشريعة

فان لم يوجد في الشريعة

ما يدل على الاباحة

فيستمسك بالاصل

وهو الخطر ومن الناس

من يقول بضده وهو

ان الاصل في الاشياء

بعد البعثة انها على

(الاباحة الا ما حظره

الشرع) والاصح

التفصيل وهو ان

المضار على التعريم

والمنافع على الحل اما

قبل البعثة فلا حكم

يتعلق بأحد لا انتفاء

الرسول الموصل اليه

(ومعنى استحباب

الحال) الذي يحتاج به

كما سأتى (ان

يستحب الاصل)

كان لم يجد دليله على

ثبوت

حيث صحة اللاحق بواسطتها (قوله في معلولاتها) وهي الاحكام المعللة بها وانما جاع المعلول مع اتحادها في نفسه لتعدد مدحها له (قوله فلا تنتقض) تغريغ على الاطراد وقوله لفظا ولا معنى تمييزان محولان عن الفاعل ولقائل ان يقول لا حاجة لاعتبار انتفاء الانتقاض لفظا للاستغناء عنه باعتبار انتفاء الانتقاض معنى لانه شمله بل لو اقتصر على قوله فلا تنتقض لكفى وكانه أراد الايضاح والتأكيد وتعليم الاصطلاح (قوله الاول) أي الانتقاض لفظا (قوله بالمثل) أي الشيء الثقيل وهو ما يقتل مثله كالحجر والخشب (قوله الوالد ولده) أي الاصل وان علا الشرع وان سفل (قوله فانه لا يجب به قصاص) أي فقد صدقت الاوصاف المعبر بها عن العلة وهي القتل والعمد والعدوان أي هذه الالفاظ بدون الحكم وهو وجوب القصاص (قوله والثاني) أي الانتقاض معنى (قوله فيقال) أي اعتراضا على هذا التعايل (قوله ولا زكاة فيها) فقد وجد المعنى المعلل وهو دفع حاجة الفقير بدون الحكم وهو وجوب الزكاة (قوله ومن شرط الحكم الخ) أي حكم الاصل من حيث صحة اللاحق فيه سبب علمه (قوله ان وجدت وجدت الخ) خرج ما اذا لم تكن كذلك بان وجدت بدونه أو وجد هو بدونه في صورة أو صور (قوله بمناسبتها له) أي بسبب أن بينهما مناسبة تقتضي ارتباطا بينهما واجتماعا في الحصول (قوله لما ذكر) أي من مناسبتها له (قوله وأما الخطر والاباحة) أي فقد اختلف فيما هو الاصل فيها ما بعد البعثة (قوله فن الناس) أي العلماء فانهم هم الناس (قوله ان الاشياء المراد منها ما يشمل الاقوال والافعال وغيرهما) (قوله الا ما اباحته الشريعة) أي دل على اباحته وينبغي ان يراد بالاباحة هنا الجواز بالمعنى الشامل للوجوب والنسب والكراهة (قوله فيستمسك) بمعنى يتمسك فيه فالسين للتأكيد أو يطلب من النفس التمسك فيه فهي للطلب وهذه العبارة تأكيد وايضاح لما قبلها (قوله الا ما حظره الشرع) أي دل على انه محظور أو حرام (قوله المضار) جمع مضرة وهو ما يضر ويؤلم (قوله أما قبل البعثة) أي تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم الشريعة الى الخلق وهو الظاهر ان ما بين وصولها اليه وقبل تبليغها كما قبل وصولها اليه (قوله فلا حكم) أصليا أو فرعيا كما هو المتيقن عن الاشاعة ووجه من غيرهم ولهذا قال المصنف في شرح مسلم ان من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الاوثان فهو في النار (قوله الموصل اليه) أي الحكم ويلزم من انتفاء الرسول انتفاء ترتيب الثواب والعقاب لقوله تعالى وما كنا بمعذبين أي ولا مثيبين حتى نبعث رسولا (قوله وهو حجة حرما) وفيه ان بعضهم حكى الخلاف فيه للشارح انما لم ياتفت اليه لان تعاريفهم تنافيه (قوله المشهور) أي المنصرف اليه الاسم عند الاطلاق ولثبوت في الزمن الاول أي وهو ما قبل ذلك الزمن (قوله تروج الخ) أي بأن يرغب فيها بتسمية الكمالية (قوله بالاستحباب) أي لعدم وجوب الزكاة فيها في عهده صلى الله عليه وسلم وسين الاستحباب للطلب ومعناه ان الناظر يطلب الا ان يحجة ما مضى واما عكس الاستحباب المشهور وهو ثبوت الامر في الاول لثبوت في الثاني فاستحباب مقلوب كان يقال في المكيال الموجود الا ان كان على عهده صلى الله عليه وسلم باستحباب الحال في الماضي قال السبكي ولم يقل الاصحاب به الا في مسألة واحدة تركتها خوف الاطالة (قوله وأما الادلة) أي ترتيبها (قوله فيقدم الجلى الخ) أي عند اجتماعها وتنافي

أي لعدم الاصل (عند عدم الدليل الشرعي) بأن لم يجد الجتهد بعد البحث الشديد

وجوب صوم رجب فيقول لا يجب باستحباب الحال أي لعدم الاصل وهو حجة

أمر في الزمن الثاني لثبوت في الاول فحجة عند نادون الحنفية فلا زكاة عند

على الخفي) وذلك كالتظاهر والوثول فيقدم اللفظ في المعنى الحقيقي على معناه المجازي (والموجب للعلم على الموجب للظن) وذلك كالتواتر والآحاد فيقدم الأول لأن يكون عاما فيخص بالثاني كما تقدم من تخصيص الكتاب بالسنة (والنطق) من كتاب وسنة (على القياس) لأن يكون النطق عاما فيخص بالقياس كما تقدم (والقياس الجلي على الخفي) وذلك كقياس العلة على قياس الشبه (فان وجد (٢٢) في النطق) من كتاب أو سنة (ما يغير الأول) أي العدم الأصلي الذي يعبر عن استصحابه باستصحاب الحال

فواضح انه يعمل بالنطق (والأ) أي وان لم يوجد ذلك (فيمستصحب الحال) أي لعدم الأصلي أي يعمل به (ومن شرط المفتي) وهو المجتهد (ان يكون عالما بالفقه أصلا وفرعا خلافا ومذهبا) أي بمسائل الفقه وقواعده وفروعه وبما فيها من الخلاف ليذهب الى قول منه ولا يخالفه بان يحدث قول آخر لا سترام اتفاق من قبله بعدم ذهابهم اليه على نفيه (وان يكون كامل الآلة في الاجتهاد عارفا بما يحتاج اليه في استنباط الأحكام من النحو واللغة ومعرفة الرجال الراويين) للأخبار لمأخذ برأيه المقبول منهم دون المجروح وتفسير الآيات الواردة في الأحكام والأخبار الواردة فيها) ليوافق ذلك في اجتهاده ولا يخالفه وما ذكره من قائل

مدلولاتها (قوله على الخفي) أي بالنسبة للآخر وان كان جليا في نفسه (قوله والوثول) أي المحمول على معناه المرجوح من غير دليل (قوله على معناه المجازي) أي وعلى مجموع المعنيين لانه باعتبار ذلك ما دل عليه دليل انعكس الأمر (قوله من تخصيص الكتاب بالسنة) مثاله بوصيكم الله في أولادكم فإنه تخصص بقوله في الحديث لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله والنطق) أي وتقدم النطق وهو قول الله وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله من كتاب وسنة) أي متواترة أو آحاد (قوله والقياس الجلي) وهو احتمال الفارق فيه ضعيفا كقياس العمياء على العوراء في المنع من التضحية وان احتمل الفرق بان احتمل الفرق بان العمياء ترشد الى المرعى الجيد فتسمن والعوراء توكل الى نفسها وهي ناقصة البصر فلا تدعى فيكون العور رمظنة الهزال لضعفه (قوله وذلك كقياس العلة الخ) يعني انه اذا تردد الفرع بين ثلاثة أحوال أحدها علة موحدة للعلم الحق به ولو كان أكثر شها بغيره وكان له نظير على قياس الشبه بل وعلى قياس الدلالة (قوله أي يعمل به) أي بان يعتد (قوله ومن شرط المفتي) أي شرطه المحقق له أي الذي لا يكون صالحا للافتاء لانه (قوله وهو المجتهد) أي المطلق المنصرف اليه الاسم عند الاطلاق (قوله خلافا ومذهبا) هما منصوبان على نزع الخافض والتقدير من يخالف مذهب امامه ومذهب لامامه (قوله أي بمسائل الفقه) أي بالمسائل التي هي الفقه (قوله وقواعده الخ) هو بدل عما قبله والمراد انه عالم بجملة يتمكن من العلم هاهنا استخراج ما رد عليه اذ لا يتصور العلم بجميعها لانها لا تنهاى بتوارد الأزمان (قوله منه) أي الخلاف أي من أقواله بان لا يخرج عنه (قوله كامل الآلة) المراد ان تكون آلات الاجتهاد بكما لها حاصله عنده ولا يشترط ان يبلغ في النحو والفقه الدرجة العليا بل يكفي بلوغه فيها الدرجة الوسطى وهو ما يحتاج اليه منها في استنباط الأحكام (قوله ومعرفة الرجال) ويكفي في زماننا الرجوع الى أهل الحديث كالامام أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم فيعتقد عليهم في التعديل والتجريح (قوله بقواعد الأصول) أي أصول الفقه وأصول الدين (قوله وغير ذلك) كعرفة مواقع الاجتماع بحيث يعرف ان ما أدى اليه اجتهاده ليس مخالفا للاجماع ومعرفة الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول وبشرط التواتر والصحيح والضعيف (قوله ومن شرط المستفتي) أي من يطلب الفتيا من غيره ويسوغ له العمل شيئا غيره (قوله من أهل التقليد) بان يكون من أهل الاجتهاد قدر على الترجيح أولا لكنه لم يبلغ منصب الاجتهاد (قوله فيقال المفتي الخ) أي العدل المعلوم أهليته وعدالته أو مظنه هاهنا وكذا غير العدل اذا علم بالقرائن صدقه أو اعتدله فيما يظهر وحكى في جمع الجوامع ولا يجوز افتناء المقلد وأن لم يقدر على الترجيح لانه ناقل لما يفتي به عن امامه وان لم يصرح بنقله منه قال الشارح في شرحه وهذا الواقع في الاعصار المتأخرة (قوله وليس للعالم الخ) أي يحرم عليه ذلك وان كان قاضيا وان كان غيره أعلم منه وان ضاق الوقت عن الاجتهاد فلا يصح تقليده ولا العمل المبني عليه لتمكنه من الاجتهاد الذي هو أصل التقليد ولا يجوز العدول عن الأصل مع امكانه الى بدله (قوله قبول قول القائل) أي اعتماده مع العمل به أولا ومنه قبول العامي قول المفتي والقاضي قول الشهود وقول خبر

العلماء من جملة آلة الاجتهاد ومنها معرفته بقواعد الأصول وغير ذلك (ومن شرط الواحد المستفتي) أي المفتي في الفتيا فان لم يكن الشخص من أهل التقليد بان كان من أهل الاجتهاد زاهوا بما نقص من قيمته (ومن شرط أي المجتهد) ان يقلد (ولم يقلد قبول قول القائل بالاجتهاد يجمع بينهما ما تناسب الحكم (ومن شرط الأصل رديم) فيما ذكره من الأحكام (يسمى تقليدا ومنهم من قال التقليد قبول قول الشاهد في الاجتهاد ولا يجوز العدول عن الأصل الى غيره الا في الضرورة) كقول القائل في الاجتهاد



بأن يجتهد (فيجوز أن يسمى قبول قوله تقليدا) لاحتمال  
ينطق عن الهوى أن هو الأوحى يوحى فلا يسمى قبول قوله تقليدا إلا  
الغرض) المقصود من العلم ليحصل له (فالمجتهد أن كان كامل الآلة في الاجتهاد)

الواحد وخرج بقوله بلا حجة ما إذا ذكرها للمتأمل للاخذ منها والافكدهم ذكرها والمراد بالقول  
والاعتقاد وهو مجاز مشهور يدخل الحدود فدخل في ذلك ما إذا اعتقدت فعل الخير من غير أن تعرف  
دليله (قوله بأن يجتهد) تفسير للراد من القياس ويؤيده تعبير البرهان بالاجتهاد بدل القياس (قوله  
فإن قلنا الخ) - هذا هو الراجح وعليه فالصواب أنه لا يخطئ فيه تنزيها المنصب النبوة عن الخطأ في  
الاجتهاد (قوله أن هو) أي ما المنطوق له صلى الله عليه وسلم الأوحى فهو يدل على أن جميع ما يصدر  
عنه عليه الصلاة والسلام ناشئ من الوحي والحق أنه صلى الله عليه وسلم يجتهد ومعنى الآية حينئذ  
وما يصدر نطقه بالقرآن عن الهوى ما القرآن الأوحى يوحى (قوله بذلك الوسع) أي المقدور أن يصرفه  
في النظر في الأدلة وقوله بلوع الغرض أي لأجل الوصول إليه وقوله المقصود صفة كاشفة للغرض  
وقوله عن العلم بيان للغرض المقصود على أن المراد بالعلم هو علم الحكم المذكور وقوله ليحصل له أي  
ليحصل ذلك الغرض لذلك الباذل (قوله أن كان كامل الآلة) وهو المجتهد المطلق وظاهره أن غيره  
من النوعين السابقين كهو في ذلك وإنما اقتصر المصنف على ذلك لأن كلامه فيه وعلى كل فلو اسقط  
قوله أن كان كامل الآلة لكان أولى اه من الحاشية (قوله فاصاب) بأن وافق ما أداه اجتهاده إليه  
ما هو الحكم في الواقع (قوله أجزان) أي نصيبان من الثواب يعلمهما الله كيفية (قوله واصابته)  
اعتراض بأن الإصابة ليست من صنعه فكيف ينساب عليها وأجاب السبكي بأنه قد ينساب على ما ليس  
من صنعه إذا كان من آثار صنعه ثم جواز أن يكون الأجر الثاني على كونه سن سنة يقتدى بها  
من يتبعه (قوله فله أجر واحد) ولا يتم عليه بسبب خطئه إلا أن قصر في اجتهاده بأن لم يبدل وسعه  
فلا أجور وهو آثم (قوله ومنهم) أي الأصوليين كالاسعري والباقلاني (قوله مصيب) وعليه  
فالظاهر أن له أجرين (قوله الكلامية) أي المنسوبة إلى الفن المسمى بالكلام (قوله أي العقائد)  
أي المعتقدات أي المطلوب اعتقادها (قوله بالتثنية) أي كون الآلهة ثلاثة والله والمسيح وريم  
بشهادة قوله أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله (قوله النور والظلمة) يعني أنهما  
قديمان عندهم وامتزجا فتولد من امتزاجهما العالم (قوله والمعاد في الآخرة) أي عود الجسم بأن  
يبعث الله الموتي من القبور ويرد الروح إليها وفي الحديث يحشر الناس عراة غرلا ثم يزاد في  
أجساد أهل الجنة لتتوفر عليهم الذات وفي أجساد أهل النار تغليظ العقوبات وورد أن سن الكافر  
كاحد (قوله والمحدثين) من الخاد وهو المبل عن الاستقامة (قوله وخلقة) هو بالمنصب عطف على  
صفاته (قوله وغير ذلك) هو بالمنصب أيضا أي وفي نفهم غير ذلك مما أثبتته أصل ككون ارتكابه  
الكبيرة لا يزيل الإيمان فان المعتزلة نفوا ذلك وقالوا بل يزيله بمعنى أنه واسطة بين الإيمان والكفر  
(قوله ودليل من قال الخ) وهم الجمهور (قوله ليس كل مجتهد في الفروع مصيبا) بل قد وقد كما  
علم مما تقدم (قوله وأصاب) أي في اجتهاده بأن أداه إلى ما هو الحكم في الواقع (قوله فله أجر واحد)  
ولا يبعد أن يؤثر على الحكم أيضا وعلى قصد الحكم بالحق وفي رواية الحاكم إذا اجتهد الحاكم  
فاخطأ فله أجر وان أصاب فله عشرة أجور ولا منافاة لأن الأخبار بالقليل لا تنفي الكثرة  
أعلم أولا بالأجرين فأخبرهم بما هم بالعمرة فأخبرهم بأن الأجرين يساويان (قوله المجتهد)  
المجتهد أي حكم بخطئه وبذا بشق الخطأ في بيان وجه الدلالة عكس الواقع  
المتبني للمطلوب بل هو محل النزاع لا غير (قوله ليس لفظ البخاري وإنما لفظ البخاري ما ذكره)

(وان اجتهاد)  
برأ خطأ فله أجر واحد  
على اجتهاده وسيأتي  
دليل ذلك (ومنهم  
من قال كل مجتهد في  
الفروع مصيب) بناء  
على أن حكم الله في  
حقه وحق مقاده  
مأدى إليه اجتهاده  
(ولا يجوز أن يقال  
كل مجتهد في الأصول  
الكلامية) أي  
العقائد (مصيب  
لأن ذلك يؤدي  
إلى تصويب أهل  
الضلالة من الصاري)  
في قولهم بالتثنية  
(والجوس) في قولهم  
بالأصلين للعالم النور  
والظلمة (والأكفار)  
في نفهم التوحيد  
وبعثة الرسل والمعاد  
في الآخرة (والمحدثين)  
في نفهم صفاته  
كالكلام وخلق  
العباد والجن

فله أجر واحد وجه الدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا اجتهد الحاكم فخطئ فله أجر واحد

\* نساوی \* معصومه محمد الزهري الغمراوي \*  
 حمد المن أبداع أصول  
 حيز الخفاء تحض الافضال وصلاة وسلاما على سيدنا محمد أفضل من شيدقواعد الاحكام وعلى آله  
 وأصحابه القائمين بعده بتأييد دعائم الاسلام وبعد فقد تم بعون مفيص الهيات طبع حاشية  
 العلامة الشيخ أجد الذمياط على شرح الورقات لما لك العلماء وكعبة الاولياء الامام  
 جلال الدين المحلى قدس الله روحه ونور صحبه وهي حاشية فائقة جليلة  
 وتحقيقات باهرة جليلة وقد غشيت غرر حواشها وطرزت طرر مبانها  
 بذلك الشرح السارح للصدور المحتوى في علم الاصول على ما هو  
 حرى بأن يرسم بالنور على نحو الحور وذلك بالمطبعة الميمنية  
 بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدي أجد الدردير  
 فر بيا من الجامع الازهر المير ادارة المقتقر لعفو  
 ربه العدير أحمد البابی الحلبي ذي  
 العز والتقصير وذلك في شهر  
 ربيع الاول ١٣١٥ هجرية  
 على صاحبها افضل  
 صلاة وأتم تحية  
 آمين

